

أحمد محمد أبو زيد | Ahmed Mohamed Abozaid*

الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام تحدي الهجرة والخلل السكاني

Political Stability in the Member States of the Gulf Cooperation Council: the Challenge of Migration and Population Instability

تعلو نبرة التهديدات الخارجية الإقليمية والدولية التي تتعرض لها مجموعة الدول الصغيرة حجماً والصاعدة اقتصادياً ودبلوماسياً، والتي يجمعها إطار إقليمي يسمّى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لكن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على الجانب الآخر "المسكوت عنه" من منظومة التهديدات والتحديات التي تواجه هذه الدول، والمقصود هنا التهديدات الداخلية والمجتمعية. ستركز هذه الدراسة، أساساً، على جانب واحد من هذه التهديدات والتحديات يتمثل بالخلل الديموغرافي الذي تعانيه دول المجلس كافة (بدرجات متفاوتة). وتجادل بأن هناك تعمدًا من جانب حكومات دول المجلس في خطاباتها الرسمية وغير الرسمية في تجاهل هذه الظاهرة، وقد باتت، في رأينا، لا تمثل فقط تهديدًا حقيقيًا لأمن هذه الدول واستقرارها (وفق الصورة التقليدية بحسب الواقعيين)، بل تهديدًا للأمن الإنساني والمجتمعي، وتحديًا للسلم الأهلي أيضًا.

كلمات مفتاحية: الخلل الديموغرافي، الأمن القومي، الهجرة، الواقعية الجديدة، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

Beside the military and external challenges, the Gulf Cooperation Council (GCC) countries are facing serious domestic non-conventional challenges, i.e., the demands of political reform, social mobilization, demographic imbalance, environmental deterioration, resource depletion, the transformation and diversification in post-oil economy, terrorism and radicalization etc. In particular one of these new kinds of threats has started to be significant in the last decade. The massive immigration and demographic imbalance between local citizens and foreign residents in countries like the U.A.E, 10 percent; Qatar, 15 percent. This imbalance and the massive immigration into the GCC countries increased the vulnerability of these states, especially since it relates to other critical security issues such as human security (food security for example, in UAE is an example, the country import almost 95 percent of its food consuming) radicalization, energy security, and domestic unrest especially after 2011.

Keywords: Immigration, Demographic Imbalance, National Security, Neorealism, GCC.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أبردين، إسكتلندا.

* Professor of Politics & International Relations, University of Aberdeen, Scotland.

مقدمة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام؛ يتعامل القسم الأول مع الجدول النظري الجاري في الدوائر الأكاديمية الغربية منذ نهاية الحرب الباردة، حول تأثير متغيرات وعوامل مثل الهجرة الدولية والتغير الديموغرافي في الأمن والاستقرار الداخليين للدول القومية من جانب، وفي سلوكياتها الخارجية من جانب آخر؛ وذلك عبر التطرق إلى الجدول النظري الذي قام بمناقشة وتحليل للعلاقة والارتباط بين الهجرة والتغير الديموغرافي، واحتمال اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة بين الدول وداخلها وعبرها. ويتطرق القسم الثاني إلى حالة مجموعة الدول الصغيرة والغنية المعروفة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعاني خللاً سكانياً (نوعياً وكمياً) هيكلياً، لا يؤثر في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل يؤثر كذلك - بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين واللاجئين إليها من ناحية، وانتشار الفوضى وأجواء عدم الاستقرار في الجوار الإستراتيجي المحيط بها من ناحية أخرى - في الاستقرار والأمن النسبيين اللذين نعمت بهما طوال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، وقد يجعلهما محل تهديد؛ إذ ربما تتزامن هذه التغيرات المشار إليها مع اندلاع الصراعات أو النزاعات التي قد تنتج من الهجرات الخارجية واستمرار الاختلال السكاني. أما القسم الثالث، فهو خلاصة تركيبيّة للملاحظات والملاحظات والتوصيات التي توصل إليها الباحث، لتجنب دول مجلس التعاون الوقوع في مغبة الصراعات والنزاعات التي يمكن أن تنتج من استمرار موجات الهجرة الخارجية لمجتمعاتها من جانب، واستمرار حالة الخلل البنيوي في هيكلها الديموغرافي تجاه أمنها واستقرارها الداخليين من جانب آخر، كما تضمن هذا القسم بدائل نظريتها للتغلب على هذه التحديات والصعاب.

أولاً: العلاقة بين الهجرة والتغير الديموغرافي والاستقرار السياسي: تحليل نظري

تؤمن أغلبية الباحثين والمراقبين والمتابعين لشؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن هذه المنطقة من العالم ليست نسخة من البلقان التي انزلت مجتمعاتها ودولها، المتعددة الإثنيات والطوائف، إلى صراعات مميتة خلال العقد اللاحق لنهاية الحرب الباردة، وتؤمن الأغلبية، أيضاً، بأن توطين المهاجرين والوافدين إلى دول المجلس سيكون بداية النهاية لهوية هذه الدول الوطنية، وبأن في هذا التوطين تهديداً لأمنها القومي وبقائها. بناءً عليه، فإن احتمال اندلاع صراعات طائفية وإثنية داخل هذه الدول في المستقبل، نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين والاختلال البنيوي في هيكلها السكاني الناتج من انخفاض نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان مقارنةً بالأجانب، يظل محدوداً من وجهة نظر تلك الأغلبية؛ وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الدول من جانب، وبالنظر إلى خصوصية العلاقة بين الأجانب والمواطنين من جانب آخر.

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التغير الديموغرافي والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون، خلال الفترة التي أعقبت اندلاع ثورات الربيع العربي في بدايات عام 2011؛ وذلك عبر تحليل العلاقة بين ثلاث ظواهر رئيسة هي: التغير السكاني، والهوية الوطنية، والاستقرار الداخلي. ونجادل بأن التغير في توزيع السكان وتركيب الهرم السكاني المحلي (المتغير الثابت) هو أشد العوامل ارتباطاً بتهديد الأمن والاستقرار الوطنيين، وفي الحصيلة بهوية الدول وبقائها المادي ذاته؛ خاصة عندما يقترن بمتغيرات مثل التنوع الإثني، والهجرة الدولية، والتحول الديمقراطي والصراعات الإقليمية (المتغير التابع)، وذلك عبر دراسة تتداخل فيها متغيرات يراها البعض متباينة وغير مترابطة، كالعلاقة بين التغير في التركيبة الديموغرافية (السكانية) والصراعات المحلية والاستقرار الداخلي؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وهو ما سيهدد، بكل تأكيد، تماسك هذه الدول الوظيفي وبقائها المادي.

ففي ظل نظام عالمي مفتوح، تنامت واتسعت فيه، بسبب الثورات الحادثة في مجالات الاتصال والمعلومات، الأسواق وحرية انتقال الرساميل والبشر في مختلف أنحاء العالم بكل حرية وسهولة، تراجعت أهمية الحدود الوطنية في أداء دورها التقليدي في الفصل بين الدول والمجتمعات والمجموعات البشرية المتنوعة الأصل، إثنياً وطائفيًا؛ ما أدى إلى حدوث تغييرات سكانية كبيرة (كمية وكيفية) في أغلب دول العالم، وهو الأمر الذي أثار إشكاليات ونقاشات كثيرة ما زال كثير من صداها مسموعاً بقوة.

هل يعدّ التنوع الطائفي والإثني مؤشراً دالاً على قوة الدولة أو دليلاً على ضعفها؟ وهل يمكن عدّ غلبة عنصر الشباب على التركيبة المجتمعية داخل إحدى الدول من مقومات القوة الوطنية والتحول الاجتماعي والاقتصادي؟ أم هل يكون ذلك حافزاً، ومسرّعاً في الآن ذاته، على الاضطرابات وعدم الاستقرار والدعوة إلى التغيير السياسي والاجتماعي؟

عبر التركيز على دراسات حالة دول مجلس التعاون الست (السعودية، والإمارات، وقطر، والكويت، وعمان، والبحرين)، ستجري مناقشة إشكالية العلاقة بين التغييرات الديموغرافية والأمن والاستقرار الوطنيين، عبر ثلاثة متغيرات أساسية. فالمتغير الأول يتمثل بالعلاقة بين التغير السكاني والصراع الدولي، إذ تؤكد أدبيات كثيرة وجود ارتباط وثيق بين التغير السكاني واحتمال اندلاع الصراعات الدولية؛ وذلك بسبب التأثير الذي يحدثه التغير الديموغرافي في الموارد الطبيعية (مثل المياه والأراضي)، وتأكل هذه الموارد أو ندرتها، وتراجع النمو الاقتصادي وعلاقته بزيادة التوتر والاضطراب السياسيين والاجتماعيين، وغير ذلك من المؤثرات التي تربط بين الظاهرتين.

تعتبر وطنًا لمجموعة (بشرية) إثنية أخرى. والخوف من هيمنة هؤلاء المهاجرين عليها بدلًا من سكانها الأصليين⁽³⁾، فإن ذلك يقود إلى اندلاع الصراعات على نحو قد يصل إلى حالة الحرب الإثنية، بل إلى حافة الإبادة الجماعية، إن حاول هذا الطرف أو ذاك فرض هيمنته السياسية على المنطقة⁽⁴⁾.

إن ارتباط ظاهرة الهجرة بالاستقرار والأمن القومي لم يفهم بعد على نحو كامل. لذا، علينا تحديد المنظور الذي يُعتمد في النظر إليها؛ لأن ذلك سيسهل على الباحثين إيجاد هذا الرابط أو نفي وجوده⁽⁵⁾. مبدئيًا، يُرجع البعض صعوبة الربط بين ظاهرة الهجرة، باعتبارها إحدى صور التغيير السكاني، والاستقرار والأمن القومي، إلى عدة أسباب؛ منها أن الثورة التي شهدتها وسائل الاتصال والمواصلات (العولمة) جعلت من الصعب جدًّا إيجاد دولة لا تخلو من المهاجرين. ومن جانب آخر، يرى البعض أن الهجرة والمهاجرين من المتغيرات العديدة التي تؤثر في سلوك الأفراد والدول، أي إنها ليست العامل الوحيد المؤثر في سلوكيات الدول والمجتمعات. لكن يمكن القول إن الهجرة عندما تكون مرتبطة بنزوح جماعة سكانية من منطقة جغرافية ذات هوية معيّنة إلى منطقة جغرافية أخرى، فيها جماعات بشرية وسكانية تتمتع بهوية متميزة، فإن ذلك سيكون حافزًا على الصراع المحلي في المستقبل⁽⁶⁾.

إنَّ التغيير السكاني الناجم عن تزايد النمو السكاني، أو الانفجار السكاني، لا يعدُّ المصدر أو الشكل الوحيد لتهديد أمن الدول واستقرارها، وإمَّا يمكن أن يمثِّل انخفاض معدلات النمو السكاني تهديدًا للأمن القومي وللاستقرار السياسي والاجتماعي. فعلى الرغم من وجود شبه إجماع بين العلماء على أنَّ انخفاض معدلات النمو السكاني تقليديًّا ينظر إليه بوصفه "خيرًا جيدًا"، فإننا نتفق مع الدعاوى القائلة إن له عواقبه الجسيمة على الأمن القومي، وعلى القوة القومية للدول أيضًا. فعدم

نرى أن الأوضاع المستقرة التي سادت في دول مجلس التعاون خلال العقود الخمسة الماضية، قد تكون في طريقها إلى التراجع بسبب حزمة من العوامل والمتغيرات التي شهدتها البيئات المحلية والإقليمية والدولية؛ وذلك في مختلف المجالات والمستويات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ... إلخ)، وهو ما دفعنا إلى المجادلة بأن الأوضاع، خلال العقود الثلاثة المقبلة في منطقة الخليج، قد تشهد اندلاعًا، أو بزوغًا، لعدد من الصراعات والنزاعات؛ بسبب ثلاثة متغيرات رئيسية، هي: الهجرة، واختلال التوزيع السكاني، والحراك السياسي والاجتماعي الإقليمي والعالمي.

في هذا القسم، سنتناول الارتباط بين متغيرات الهجرة والتغيير الديموغرافي من ناحية، والأمن والاستقرار الوطنيين من ناحية أخرى. ونجادل بأن التغيير في توزيع السكان وتركيباتهم (التغيير الثابت) هو أشدُّ العوامل ارتباطًا بتهديد الهوية الوطنية، ومن ثمَّ بالاستقرار والأمن الوطنيين للدول، ولا سيما عندما يرتبط بمتغيرات تابعة، مثل التنوع الإثني والهجرة الدولية؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع صراعات عسكرية مسلحة، وحروب أهلية، وهو ما سيهدد، بكل تأكيد، تماسك الدولة الوظيفي وبقائها المادي.

على وجه التحديد، أثر التغيير الذي يصيب بنية التركيب السكاني ونوعيته (التغيير السكاني) في أمن الدول الوطنية واستقرارها، وفي العلاقة بين متغيرات مثل الهجرة الدولية، والنزاع الطائفي والإثني الأهلي والعاور للدول⁽¹⁾. وهو المنظور الذي لم يلقَ حتى الآن اهتمامًا أكاديميًا ونظرًا كافيًا لأسباب عديدة، لعل أهمها حداثة هذه الظاهرة، ومحدوديتها الجغرافية، وارتباطها بدول ومناطق جيوسياسية معيّنة؛ على غرار دول مجلس التعاون⁽²⁾.

1. الهجرة الدولية والاستقرار

بصورة عامة، إن ظاهرة الهجرة، كظاهرة التغيير السكاني، ليست في حدِّ ذاتها مشكلة دولية. فكل الأطراف المرتبطين بها يستفيدون منها. ولكن عندما تكون الهجرة هي المسبب لما يسميه وينتر وتيتلباوم "صدام الهويات الوطنية" الذي قصدًا به "الموقف الذي ينشأ عندما تستقر مجموعة إثنية من المهاجرين في منطقة جغرافية معيّنة،

1 نقصد بالتغيير السكاني Demographic Change "حدوث تغير كمي وكيفي في طبيعة التركيبة السكانية لدولة ما نتيجة لظروف داخلية أو عوامل خارجية، يكون لها تأثير في أداء الدول وأمنها".

2 Hans Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1978 [1948]); Abramo Fimo Kenneth Organski, *World Politics* (New York: Knopf, 1968); Quincy Wright, *The Study of International Relations* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1955); Ronald Krebs & Jack Levy, "Demographic Change and the Sources of International Conflict," in: Myron Weiner & Sharon Stanton Russell (eds.), *Demography and National Security* (New York: Berghahn Books, 2000), pp. 62-105.

3 Michael Teitelbaum & Jay Winter, *A Question of Numbers: High Migration, Low Fertility, and the Politics of National Identity* (New York: Hill and Wang, 1998), pp. 242-243.

4 Jack Goldstone, "Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict," *Journal of International Affairs*, vol. 56, no. 1 (2002), p. 14; Myron Weiner, "International Migration and International Relations," *Population and Development Review*, vol. 11 no. 3 (1985), pp. 441-455; Myron Weiner, "Security, Stability, and International Migration," *International Security*, vol. 17, no. 3 (1992), pp. 91-126.

5 Krebs & Levy, p. 87.

6 Ibid., p. 82; Ira Katznelson, "Working-Class Formation and the State: Nineteenth-Century England in American Perspective," in: Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 257-284; Ole Weaver et al. (eds.), *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (New York: St. Martins Press, 1993).

ونيكاراغوا، في سعيها لتغيير نُظم هذه البلدان السياسية المعارضة للسياسات الأميركية⁽¹⁰⁾. وإجمالاً، يمكننا تلخيص مظاهر تأثير الهجرة وارتباطها بالصراع الدولي في ما يلي:

- قد يستهدف المهاجرون البلدان التي يقيمون فيها، ويحرضونها على انتهاج سياسات عدوانية ضد بلدانهم الأصلية؛ وذلك لتغيير الأوضاع السياسية، عبر وسائل مثل تجنيد اللاجئين السياسيين والمعارضة والحركات الانشقاقية والمتمردين في الخارج⁽¹¹⁾.
 - قد يدفع سوء معاملة المهاجرين (أو ادعاء ذلك) بحكومات بلدانهم الأصلية إلى التدخل لنجدتهم، مثلما حدث بين الهند وجنوب أفريقيا، وفي منطقة البلقان، خلال العقد الذي تلا سقوط الاتحاد السوفياتي⁽¹²⁾.
 - قد تتضايق بعض الحكومات من سياسات الهجرة التي تتبعها حكومات بعض الدول الأخرى، كالسياسات التي تتبعها الحكومة الأميركية تجاه المكسيك وكوبا والعالم الإسلامي. فقد يؤدي منع الهجرة بين هذه الدول من جانب واحد إلى توتر العلاقات بين الطرفين⁽¹³⁾.
 - قد يكون المهاجرون أنفسهم مصدرًا للاضطراب والتهديد بالنسبة إلى الدول المستضيفة لهم؛ وذلك عن طريق تشكيلهم تنظيمات إرهابية، وتهريب المخدرات، والانخراط في منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتهريب الأسلحة والمخدرات⁽¹⁴⁾.
- أما بخصوص ارتباط ظاهرة الهجرة الخارجية وتأثيرها في أمن الدول واستقرارها، فإننا نرى أن ذلك يحدث عندما يتزايد توافد المهاجرين والأجانب إلى دولة ما؛ وهو ما سيؤدي إلى اختلال هيكلها في نوعية

قدرة الدولة على مواجهة تطلعات جيرانها العدوانية والتوسعية التي قد يغيرها ضعف الوزن السكاني لأحد جيرانها، مقارنةً بأوضاعهم، سوف يزيد مأزقها الأمني وشعورها بالتهديد. كما أنه عندما يكون البديل من التعويض عن ذلك النقص (ضعف الوزن السكاني) هو استضافة أعداد كبيرة من المهاجرين والوافدين على أراضيها، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير التركيبة (النوعية) السكانية، بطريقة قد تسبب توتر العلاقات بين المواطنين الأصليين والوافدين المقيمين على أراضيهم، خاصة في فترات الانكماش والركود الاقتصادي، بشأن موضوعات عديدة؛ مثل توفير الاحتياجات والمطالب، وحقوق من قبيل تخصيص الأراضي، وتوزيع المنافع الاقتصادية، وحقوق العمل، والتوظيف والحقوق السياسية والاجتماعية، وتوزيع الثروة والمشاركة في السلطة... إلخ⁽⁷⁾.

وعلى الصعيد الدولي، سوف يُخلُ تزايد أعداد طائفة (أجنبية) داخل الحدود أو عبرها، نتيجة الهجرة الطوعية أو القسرية، بالتوازن السكاني القائم بين الجماعات الإثنية والطائفية، ويهدم الترتيبات والمعادلات السياسية القائمة، ويزيد من حدة التوترات والصراعات الإثنية. والمثال الدال على ذلك هو دول البلقان، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، ولبنان، وإسرائيل والعرب، وتركيا، واليونان، وغير ذلك من الدول⁽⁸⁾. إن الهجرة الخارجية التي هي نتيجة للانفجار السكاني في بلد آخر، أو لوقوع اضطرابات وقلقل سياسية أو اجتماعية، قد تؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول (المُضيفة والطاردة)؛ فتحركات السكان عبر الحدود أو داخلها (التسلسل) يمكن أن تفضي إلى اندلاع الصراعات، ولا سيما إن كان لأصحاب هذه التحركات هويات مختلفة عن هويات أصحاب البلدان الأصلية الذين يريدون في الوقت ذاته الحفاظ على هويتهم التي تميزهم من الآخرين⁽⁹⁾. ويمكن أن تكون الهجرة، أيضاً، من مسببات الصراع والحرب بين دولتين؛ وذلك عندما يصبح المهاجرون أشخاصاً مأجورين Pawns أو "بيادق" ووكلاء (بمنزلة طابور خامس) لدولة ضد أخرى، قد تكون دولتهم الأم؛ وهو ما تفعله الولايات المتحدة وما فعلته مع كوبا، والعراق، وتشيلي،

10 Richard Haass, "Regime Change and Its Limits," *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 4 (2004), pp. 66-78; Seymour Hersh, "The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret," *The New Yorker*, vol. 81, no. 1 (2005), pp. 24-31.

11 Thomas Homer-Dixon, "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict," *International Security*, vol. 16, no. 2 (1991), pp. 76-116; Thomas Homer-Dixon, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases," *International Security*, vol. 19, no. 1 (1994), pp. 5-40; Mark Miller, "International Migration and Global Security," in: Nana Poku & David Graham (eds.), *Redefining Security: Population Movements and National Security* (Westport, CT: Praeger, 1998), pp. 67-90.

12 Poku & Graham.

13 Weiner, "International Migration"; Ashok Swain, "Environmental Migration and Conflict Dynamics: Focus on Developing Regions," *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 5 (1996), pp. 959-973.

14 Joseph Nye, *Soft Power: Source of Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

7 Goldstone, pp. 15-16.

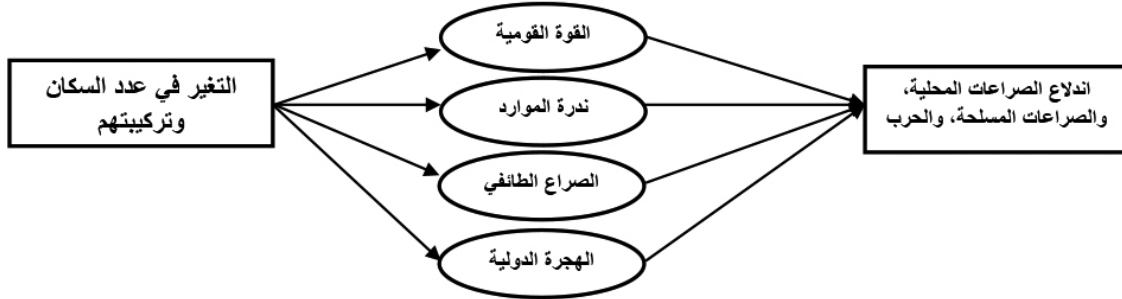
8 Myron Weiner, "Political Demography: An Inquiry into the Political Consequences of Population Change," in: Myron Weiner (ed.), *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971), pp. 567-617; Nazli Choucri & Robert North, *Nations in Conflict* (San Francisco: W.H. Freeman, 1975); Edward Azar & Nadia Farah, "Political Dimensions of Conflict," in: Nazli Choucri (ed.), *Multidisciplinary Perspectives on Population and Conflict* (New York: Syracuse University Press, 1984), pp. 187-229; Mikhail Alexseev, *Immigration Phobia and the Security Dilemma: Russia, Europe, and the United States* (New York: Cambridge University Press, 2005).

9 Goldstone, p. 13; Krebs & Levy, p. 82.

الشكل (1)

التغير السكاني والصراع الدولي: ارتباطات محتملة

اتجاه التفاعل



المصدر: (بتصرف) عن:

Ronald Krebs & Jack Levy, "Demographic Change and the Sources of International Conflict," in: Myron Weiner & Sharon Stanton Russell (eds.), *Demography and National Security* (New York: Berghahn Books, 2000), pp. 62.

هناك أنواعاً محددة من التغير السكاني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الاستقرار السياسي. ومن هذه الأنواع الهجرة الخارجية وما تنتجها من خلل إثني وطائفي في التركيبة السكانية. فلقد جادلت نازلي شكري بأن تغير تركيبة السكان يؤثر في التكامل والتوافق والتماسك القومي للدول، وقدرتها على العمل الجماعي⁽¹⁶⁾. ويجادل آخرون بأنه عندما تبدأ الأغلبية السكانية الإثنية، في مجتمع ما، بمحاولة فرض احتكارها لمصادر القوة وأدواتها وإدارتها، وعدم المبالاة بمصالح الأقليات والأطراف الإثنية الأخرى، فإن ردات فعل هذه الجماعات الإثنية (الأقلية) ستكون بمحاولة البحث عن الاستقلال والسيادة، بعيداً عن تعنت هذه الأغلبية.

وهو ما قد يكون بداية الطريق نحو الصراع السياسي أولاً، وربما تتصاعد حدته لتصل إلى حالة الحرب أو الصراع الإثني (كما فعل ظلمًا وعدوانًا المهاجرون الأوروبيون اليهود والصهيونية العالمية منذ نهاية القرن التاسع عشر في فلسطين). وهو الصراع الذي يراه عالم السياسة فايرون حرباً وقائية ضد ظلم الآخرين، ونتيجة للإخلال بالتعهدات الملزمة للعلاقة بين الإثنيات في مجتمع ما؛ أي عدم مراعاة الآخرين مطالب أطراف أخرى في المجتمع واحتياجاتها. وقد يؤدي

الهرم السكاني الموجود وتركيبته⁽¹⁵⁾. وسيكون من نتائج هذا الاختلال في التركيبة السكانية تراجع نسبة عدد السكان الأصليين من إجمالي عدد السكان، والذي سيقابله ارتفاع شديد في عدد الأجانب والوافدين. وهذا التفوق الكمي لعدد الأجانب سوف يصاحبه انتشار أفقي Horizontal في عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم الأصلية على حساب ما هو محلي من ذلك، إضافةً إلى انتشار رأسي Vertical لتجمعاتهم الإنسانية على أسس طائفية وإثنية. وسوف يكون لهذه التحولات (الهيكلية) عواقبها الوخيمة؛ إذ سيشعر السكان الأصليون بتراجع ميزاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها في الماضي. وبمرور الوقت، سوف تتزايد مطالب هؤلاء الأجانب بالكثير والمزيد من الحقوق والاستحقاقات، كما أنهم سيطالبون بالمساواة مع المواطنين الأصليين، وهو ما سيقود، في رأيي، إلى اندلاع صراعات محلية على المدى البعيد، قد تتطور إلى صراعات مسلحة، أو حتى إلى حروب محلية أو دولية؛ ذلك أن إحدى الدول قد تتدخل لصالح بعض الجاليات التابعة لها (الشكل 1).

2. الهجرة والصراع الدولي

سبق القول إن التغير السكاني وزيادة السكان أو كثافتهم لا تقود بالضرورة إلى اندلاع الصراعات المسلحة. ولكن الدراسات أظهرت أن

16 Nazli Choucri, *Population and Conflict: New Dimensions of Population Dynamics* (New York: United Nations Fund for Population Activities, 1983), p. 184.

15 Krebs & Levy, pp. 95-97.

بعض الجماعات الإثنية عواقب اختلال التوازن السكاني السائد الذي يحدد، في الأساس، طبيعة توازن القوى على المستوى الوطني⁽²⁰⁾.

بناءً على ذلك، نرى أن تغير نوعية التركيبة السكانية (خاصة التركيب الإثني والطائفي) قد يؤدي إلى اضطرابات عديدة، من بينها التأثير في الهوية الجمعية للمواطنين، وفي الحصيلة في أمن الدولة واستقرارها. فيجدال بعضهم بأن على الأفراد، في المجتمعات الحديثة الكثيرة العدد، تشكيل هوية سياسية مبانة للهوية السياسية للآخرين (إثنيًا، ودينيًا، وطبقيًا، وقوميًا ... إلخ)؛ إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع هوة الانقسامات القومية التي ستؤثر في حجم القوة القومية للدولة وفعاليتها عندما تتم ملاحظتها، وإبرازها، واستغلالها سياسيًا⁽²¹⁾.

ومن جهة ثانية، قد يؤدي النمو السكاني إلى تمزيق التماسك القومي، عندما يختل التوازن بين الجماعات الإثنية المتقاربة في العدد، أو الإخلال بأعداد جماعات متفرقة يعادي بعضها بعضًا⁽²²⁾.

بصورة عامة، قد يؤدي تغير التركيبة السكانية إلى إخلال التوازن بين الجماعات الإثنية المحلية، بطريقة يمكن أن تفضي إلى اندلاع الصراعات المسلحة. ولقد جادل كريس وليفي بأن اختلال التوازن بين الجماعات الإثنية قد يؤدي إلى الصراع المسلح والقتال الأهلي⁽²³⁾.

ونتيجة لتباين النمو السكاني بين الجماعات الطائفية التي يتكون منها مجتمع دولة ما، فإن ذلك يمكن أن يكون من أسباب اندلاع الصراع الطائفي المحلي بين المكونات البشرية لهذه الدولة. فهذا التفاوت قد يكون بمنزلة الحافز المضلل لاستخدام القوة العسكرية لحماية إحدى الطوائف من الآخرين. وقد يؤدي هذا التفاوت أيضًا إلى تشجيع بعض الطوائف أو أصحاب العقائد (الضعيفة أو التي تتوهم أنها ضعيفة) القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. ومن جانب آخر، قد يؤدي الخوف من التدخل الخارجي إلى إعطاء بعض الطوائف وأصحاب العقائد (القوية أو التي ينظر إليها على أنها كذلك) الذريعة لتوجيه ضربات استباقية ضد هؤلاء الدخلاء وأعدائهم. وأخيرًا، وفي ظل هذه البيئة التي يسودها الشك وعدم الثقة المتبادلان والانكشاف وإمكانية التعرض للإيذاء من الآخرين، تذهب كل طائفة إلى العمل على تشكيل إستراتيجيات عسكرية بذريعة الدفاع عن النفس؛ ما قد يؤدي إلى اندلاع الصراعات المحلية المسلحة، أو حتى الوصول إلى حد الحرب الأهلية (الشكل 2).

تضارب المصالح أو الإضرار بمصالح جماعة إثنية أخرى إلى اندلاع الصراعات الإثنية أيضًا⁽¹⁷⁾.

من جانب آخر، قد يساعد النمو السكاني المتفاوت بين الجماعات الإثنية على إشعال الصراعات؛ كأن تبدأ الأغلبية، بسبب زيادة مصادر قوتها المستحدثة وأدواتها الناجمة عن زيادة أعدادها، في التوسع على حساب الأقلية، أو في العمل على إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، على حساب الجماعات التي تراجع قدرتها وقوتها⁽¹⁸⁾. ويعارض بعض كبار الواقعيين مثل هذه الافتراضات، ويرونها، خطأً، من أكبر الافتراضات الخادعة Intriguing Hypothesis في مجال دراسة العلاقة بين التغير السكاني والصراع الدولي، ويجادلون بأن مسألة تعبئة الهوية أو تطويرها من المسائل غير المضمونة أو المُسلم بها، فما زالت عملية تطور الهويات وتعبئتها غير مفهومة، وإن تمَّ الاعتراف باحتمالية الارتباط بين الانقسامات القومية والتغير السكاني⁽¹⁹⁾. ولكن علينا في هذا السياق طرح السؤال: ما الذي يثير مسألة "بروز الإثنية" Salience of Ethnicity أساسًا؟ وما علاقتها بالأمن القومي؟

يرجع بعض علماء الاجتماع السياسي هذه المسألة إلى الشبكات الاجتماعية، ودورها في الربط بين هويات الأفراد على أسس إثنية، لتمييزهم من الآخرين؛ فيرى عالم الاجتماع غولدشيدر Goldschieder أن الأسر الصغيرة والحديثة قد ترتبط معًا على أساس إثني Ethnic-Based-Connection عن طريق الشبكات الأسرية، والعمل، والمدارس، والأصدقاء والجيران. في حين لا يميل الشباب اليافعون إلى ربط أنفسهم على أسس إثنية، بقدر ما يربطون أنفسهم بوصفهم جزءًا من الهوية الكونية. ويرى، كذلك، أنه بسبب طبيعة المجتمعات الحديثة المتعددة الهويات الاجتماعية، فإن دراسة هذه الشبكات الاجتماعية الإثنية وتفكيكها (التي تعني الارتباط بتجمعات سكانية محددة، وروابط عائلية، وممارسة نشاطات اقتصادية معينة، يتم التعبير عنها عن طريق العلاقات السياسية وأشكال التعبير الثقافي المتعددة) يصيران مهمين؛ كي نفهم لماذا تخشى

17 James Fearon, "Commitment Problems and the Spread of Ethnic Conflict", in: David A. Lake & Donald Rothchild (eds.), *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton: Princeton University Press, 1998), pp. 108, 113; David Lake & Donald Rothchild, "Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict," *International Security*, vol. 21, no. 2 (1996), pp. 53-55.

18 Barry Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," *Survival*, vol. 35, no. 1 (1993), pp. 33-34.

19 Krebs & Levy, pp. 90, 97.

20 Ibid., p. 83; Calvin Goldschieder (ed.), *Population, Ethnicity, Nation-Building* (Boulder: Westview, 1995).

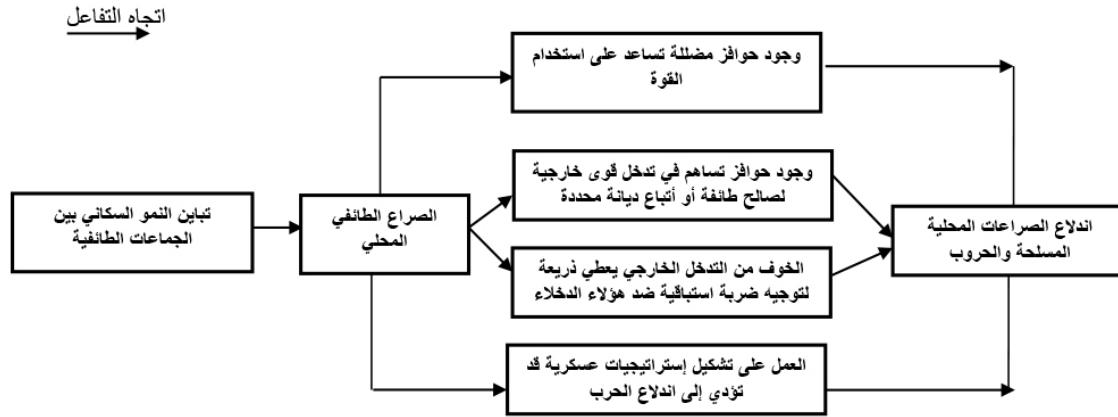
21 Krebs & Levy, p. 68.

22 Ibid., p. 69.

23 Ibid., pp. 84-85.

الشكل (2)

التغير السكاني والصراع الطائفي والصراع الدولي



المصدر: Krebs & Levy, p. 84.

ارتباط هذا التغير بالاستقرار الداخلي، وانعكاسات هذا التغير على استقرار الدول وتماسكها الوظيفي وبقائها المادي كياناً واحداً.

وعلى الرغم من ادعاء البعض عدم القدرة على تحديد وجود علاقة يقينية على الارتباط بين ظاهري الأمن القومي والهوية الوطنية وبين التغير السكاني⁽²⁶⁾، فإن هذه الدراسة تجادل بأن هذا الارتباط وثيق، معتمدة في ذلك على اعتبارات نظرية سنذكرها لاحقاً، وعلى السجل التاريخي للأحداث الدولية، طوال القرنين الماضيين، الذي يدعم بقوة هذه المقولات⁽²⁷⁾. وتذكر عدة دراسات وجود أي ارتباط بين ظاهرة التغير السكاني واحتمال بزوغ الصراعات الدولية⁽²⁸⁾، لكن هذه الدراسة تجادل بخلاف ذلك تماماً. ومبدئياً، يجب أن نوضح أن التغير السكاني في حد ذاته ليس سبباً في اندلاع الصراع والحرب⁽²⁹⁾، وأن العلاقة بين السكان والصراع لا يمكن التنبؤ بها بسهولة⁽³⁰⁾. إلا أننا لا يمكن أن ننكر تأثير التغير السكاني في السياسة الدولية، وحتى

3. التغير السكاني والصراع الدولي

إن إلقاء الضوء على موضوع التغير السكاني قد يكون مفيداً من ناحيتين: قرع أجراس الإنذار بخصوص المشكلات الأمنية في المستقبل، والمساعدة في توقع كيف يمكن أن تزيد هذه المشكلات من التحديات التي يمكن أن تواجهنا في المستقبل⁽²⁴⁾. في هذه الدراسة، لن ندرس التغير السكاني إلا عندما يرتبط بموضوعات مثل الأمن الوطني والصراعات الدولية. ونجادل بأن التغير السكاني، بالنظر إلى الارتباط بعوامل أخرى وفي ظل ظروف معينة، قد يكون مُسبباً للصراعات (سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية)؛ إذ يشير البعض إلى أن الأدلة على مجال البحث في العلاقة بين التغير السكاني والأمن والصراعات الدولية ما زالت غير كافية، وهو ما يوجب علينا النظر إلى السياق العام، وفهم الأوضاع التي تحدث فيها العلاقة والتأثر بين هاتين الظاهرتين⁽²⁵⁾.

لن نتناول علاقة التغير السكاني أو تأثيره في الأمن القومي من المنظور الواقعي التقليدي المشار إليه سابقاً، والذي انتهجه وقام به كبار الواقعيين طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ولكننا سندرس تأثير التغير السكاني في هوية الدول (السياسية، والثقافية) ومدى

26 Weiner & Russell.

27 Goldstone, p. 12; Choucri, Population and Conflict.

28 Daniel Esty et al. (eds.), *State Failure Task Force Report: Phase II Findings* (McLean: Science Applications International Corporation, 1998), pp. 49-50.29 Quincy Wright, "Population and United States Foreign Policy," in: Philip M. Hauser (ed.), *Population and World Politics* (Glencoe: Free Press, 1958), pp. 260-270.

30 Krebs & Levy, p. 89.

24 Goldstone, p. 18.

25 Krebs & Levy, p. 63; Daniel Deudney, "The Case against Linking Environmental Degradation and National Security," *Millennium*, vol. 19, no. 3 (1990), pp. 461-476; Emma Rothschild, "What is Security?" *Dædalus*, vol. 124, no. 3 (1995), pp. 53-98.

صورة من صور التغير السكاني) في الأمن الوطني للدول على النحو التالي⁽³⁶⁾:

- إن للنمو السكاني تأثيراً ضاراً في الموارد الطبيعية (مثل الماء والغابات والأراضي الزراعية وغيرها). وهذا التآكل البيئي ربما لا يكون سبباً مباشراً في اندلاع الصراعات أو الحروب، ولكنه سيكون سبباً للوبؤس، والمعاناة التي تمثل في حد ذاتها جذور الصراعات الدولية.

- إن النمو السكاني قد يكون سبباً في زيادة وتيرة اندلاع الصراعات المسلحة والدولية نتيجةً لندرة الموارد الطبيعية Recourse Scarcity (خاصة الأراضي الزراعية). فالتقاتل بين الجماعات الإثنية أو النخب السياسية على تخصيص الأراضي والموارد الطبيعية يمكن أن يكون سبباً في اندلاع الصراعات.

- على الرغم من عدم اتضاح العلاقة المباشرة بين النمو السكاني ووقوع الأزمات الداخلية، فإن هناك أنواعاً وأشكالاً من النمو السكاني قد تؤدي إلى زيادة الصراعات المحلية العنيفة، مثل زيادة نسبة القوى العاملة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة المتعلمين من الشباب مع ندرة المواقع والوظائف المتاحة لهم، وغو غير متوازن في أعداد بعض الجماعات الإثنية والطائفية مقارنةً بالآخرين.

- لقد كانت المصادر الداخلية، وعلى رأسها التغيرات السكانية والاضطرابات الداخلية المرتبطة بها، أحد أسباب اندلاع بعض الحروب الدولية والمحلية؛ مثل حرب الخليج الأولى (1980-1988)، والحرب الأهلية في لبنان، وسيراليون، والكونغو، وزائير، وغير ذلك من الدول.

إن بعض مؤشرات النمو السكاني الهائلة قد تكون علامات على الصراعات السياسية القادمة في المستقبل بوصفها مؤشرات؛ مثل الارتفاع الكبير في أعداد المواليد، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال، أو الارتفاع الشديد في أعداد المهاجرين والوافدين.

أما بشأن العلاقة بين تأثير التغير السكاني في أمن الدولة واستقرارها، فإن الباحث يتفق مع النموذج الذي وضعه عالم السياسة كريس وليفي⁽³⁷⁾، وجادل فيه بأنه: "عندما يحدث تغيير ما في عدد السكان وتركيبهم Composition في دولة ما، فإن ذلك قد يكون له انعكاساته الوخيمة على حجم القوة القومية للدولة"، إذ يمكن أن يؤدي التغير إلى ندرة الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان.

في الأمن القومي للدول⁽³¹⁾. ونرى أن هناك ظروفًا خاصة تربط بين التغير الديموغرافي واندلاع الصراعات المسلحة. ولكي نفهم ذلك، لا بد من أن نضعه في سياق محدد. فعلى سبيل المثال، عندما يتم حصار Blockades تحقيق آمال السكان وحاجاتهم، فإن الصراع سيندلع بكل تأكيد. وبناءً عليه، لو أردنا معرفة أي مناطق العالم قد تؤدي فيها التغيرات السكانية إلى صراعات مسلحة أو سياسية، فإننا في حاجة إلى أن نختبر التغيرات المتوقع حدوثها وندرسها أولاً، إضافةً إلى السياق العام (الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي) الذي قد تحدث فيه⁽³²⁾.

إن علاقة السكان بالقوة القومية وثيقة، ولكن العلماء، بحسب كريس وليفي، غالباً ما يتجاهلون السياق الذي تحدث فيه هذه التغيرات؛ بحيث يتم دائماً طرح افتراضات مبسطة وسطحية تتعلق بالعوائق الناجمة عن النمو والتغير السكاني، من دون الاهتمام بدراسة تأثير العملية السياسية أو طبيعة الواقع والظروف الاجتماعية في تحديد مستقبل هذه التغيرات وأشكالها⁽³³⁾. وفي هذا السياق، ترى شكري أن السكان في حدّ ذاتهم لا يمثلون مصدراً من مصادر القوة القومية لأي دولة. ولكي يصبحوا كذلك، يعتمد الأمر على عدة متغيرات، منها طبيعة المؤسسات السياسية والاجتماعية، ومدى حرص الدولة على حماية مصالحها القومية، وتأثير التكنولوجيا والتقدم العلمي، والمنظمات الاجتماعية، والأدوات المالية والعسكرية التي تحوزها الدولة، وطبيعة البناء السياسي المحلي⁽³⁴⁾. تماماً كما جادل غولدستون الذي يرفض اعتبار التغير السكاني مصدراً للصراع والحرب، على غرار الفقر وعدم المساواة. ويجادل بأنه كي تكون هذه الظواهر مُسببة للصراعات، فلا بد من أن تتوفر قيادة تكون قادرة على تجميع الأفراد والربط بينهم في منظومة واحدة. كما أنه لا بد من أن تؤدي هذه التغيرات والتحولت إلى انكشاف الدولة Vulnerability في جوانب خطيرة؛ مثل الانقسام الداخلي والتراجع السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إثارة سخط السكان وإخراص المعارضة الداخلية وقمعها⁽³⁵⁾.

وفي دراسته بشأن العلاقة بين الأمن والسكان، أجمل عالم السياسة جاك غولدستون الصور التي يمكن أن يؤثر بها النمو السكاني (لكونه

31 Lawrence Freedman & John Saunders, (eds.), *Population Change and European Security* (London: Brassey's, 1991).

32 Goldstone, pp. 14-15.

33 Krebs & Levy, p. 88.

34 Choucri, *Population and Conflict*, p. 29.

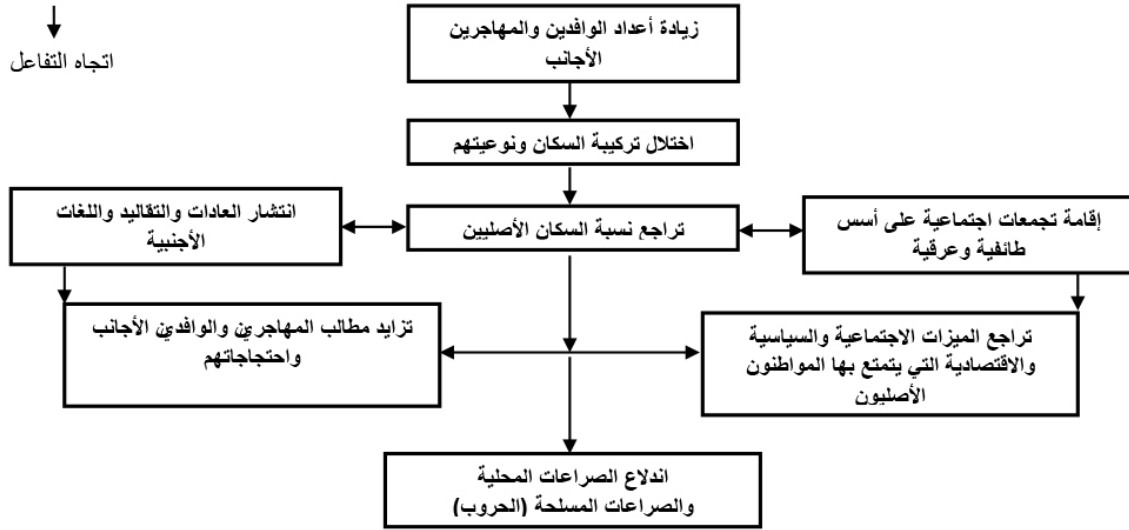
35 Goldstone, p. 8.

36 Ibid., pp. 4-5.

37 Krebs & Levy, pp. 6364-.

الشكل (3)

الهجرة الدولية والصراع الدولي



المصدر: من إعداد الباحث.

- لا تندلع الصراعات حين يواكب النمو السكاني نمو اقتصادي. ولكن عندما يتزامن النمو السكاني (الحضاري) مع تراجع النمو الاقتصادي، تبدأ الاضطرابات السياسية في الظهور⁽³⁹⁾.
- عندما تتزايد أعداد المهاجرين إلى منطقة معينة، تستوطنها جماعة بشرية وسكانية أخرى ذات هوية مستقلة، ويحاول هؤلاء السيطرة عليها، فإن هذا التغيير السكاني قد يؤدي إلى اندلاع صراع بينهما⁽⁴⁰⁾.
- قد تفضي زيادة أعداد الشباب المتعلمين، مع نقص عدد الفرص والسبل المتاحة أمامهم لتحقيق آمالهم وتطلعاتهم، إلى اندلاع الثورات والاضطرابات. ويذكر هنريك أوردال أن السجل التاريخي يؤكد أنّ الشباب كانوا دومًا وقود الثورات ومُشعلها. وإن ما يُعرف بظاهرة الانتفاخ الشبابي Youth Bulge - خاصة

ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي التغيير الحادث في تركيبة السكان ونوعيتهم (نمو طائفة أكثر من باقي الطوائف، أو على حساب طائفة أخرى، واختلال العلاقة بين المهاجرين والوافدين والأجانب على حساب المواطنين الأصليين)، نتيجة حركة الهجرة الدولية، إلى بزوغ صراعات محلية (طائفية وإثنية... إلخ). أو اندلاع صراعات مسلحة بين الطوائف والإثنيات داخل الدولة (حرب أهلية، أو حركات انفصالية مسلحة)، أو حتى اندلاع الصراع المسلح أو الحروب، خصوصًا في أوقات عدم الاستقرار السياسي أو الأزمات الاقتصادية والكساد والركود الاقتصادي (الشكل 3).

نتفق مع ما توصل إليه علماء "واقعيون" من نتائج، بخصوص الارتباط بين التغيير الديموغرافي وزيادة وتيرة حدوث العنف السياسي، ونعرض هذه الاستنتاجات كما يلي:

- إن عدم تماشي النمو الحضاري مع النمو الاقتصادي، كما يجادل وينز، سوف يؤدي إلى اندلاع صراع سياسي؛ وذلك لعدم قدرة الاقتصاد على مواكبة الاحتياجات الأساسية والضرورية الناجمة عن النمو السكاني وتوفيرها⁽³⁸⁾.

39 Ellen Brennan, "Population, Urbanization, Environment, and Security: A Summary of the Issues," *Comparative Urban Studies Occasional Paper Series*, no. 22 (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1999).

40 Ted Robert Gurr, "Peoples against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World- System," *International Studies Quarterly*, vol. 38, no. 3 (1994), pp. 347-377; Myron Weiner, "Rejected Peoples and Unwanted Migrants in South Asia," *Economic and Political Weekly*, vol. 46 (1993), pp. 1733-1746.

38 Weiner, "Political Demography," pp. 567-617; Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press, 1970).

مجلس التعاون؛ فطبّقاً لبعض البيانات الحكومية، ارتفعت نسبة الجاليات الأجنبية (غير العربية) في بعض بلدان مجلس التعاون، خلال الفترة التي لحقت ثورات الربيع العربي عام 2011، ارتفاعاً كبيراً؛ إذ ساهم التقييد الذي فرضته بعض هذه الدول (مثل الكويت والإمارات والسعودية) على بعض الجاليات العربية (خصوصاً المصريين والسوريين والتونسيين) في ارتفاع نسبة الجاليات الأجنبية.

فمقارنة بالأرقام المذكورة في الجدول (2)، ذكر المدير العام لإدارة الهجرة في دولة الكويت، اللواء طلال معرفي، أن أعداد الجالية الهندية جاءت في المرتبة الأولى في عدد الوافدين، بإجمالي يقدر بـ 786809 نسمة، أي إنها تضاعفت في أقل من ثلاث سنوات، فقد كان عددها عام 2011 نحو 393210 نسمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى جاليات أخرى مثل الجالية الفلبينية في الكويت التي تضاعف عددها أكثر من ستّ مرات خلال ثلاث سنوات فقط، فوصل عددها خلال عام 2014 إلى نحو 185545 نسمة، بعد أن كان أقل من ثلاثين ألف نسمة⁽⁴³⁾.

بناءً على الحقائق الإحصائية السابقة، من الواضح أن دول مجلس التعاون تشهد تهديداً متزايداً (متباين الدرجات)؛ بسبب هذا الخلل السكاني. وتوضح الأرقام السابقة أنّ بعض دول الخليج، وبسبب العمالة الأجنبية الكبيرة، بات غير العرب وغير المسلمين يشكلون غالبية السكان فيها⁽⁴⁴⁾.

نشدد، في هذه الدراسة، على صور التهديد الذي يمثله الاختلال الديموغرافي، والتعدد الإثني الناتج من تزايد موجات الهجرة الوافدة تجاه أمن دول مجلس التعاون واستقرارها، وهي صور تتضافر وتتداخل مع باقي صور التهديد الأخرى التي قد تهدد أمن دول الخليج واستقرارها؛ مثل العولمة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والتدخل الخارجي، والحروب الإقليمية... إلخ⁽⁴⁵⁾، مجادلين بأنه كلما زادت وتيرة هذه الاختلالات الديموغرافية، تفاقمت معها وطأة المخاطر والتهديدات المستقبلية التي تهدد بقاء الدولة ووجودها. فإذا لم يتم

43 أمير زكي، "في أحدث إحصائية للمقيمين في الكويت: الهنود في المرتبة الأولى بـ 786809 والمصريون ثانيًا بـ 532551 والفلبينيون بـ 185545 ثم البنغلاديشيون بـ 180530. أما السوريون فعددهم 145275"، جريدة الأنباء، 2014/12/11، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2G3CFe2>

44 فوزية محمد سعيد بدوي، "التحولات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة"، ورقة مقدمة في ندوة الثقافة والعلوم، دبي، 1996؛ أسماء سليمان، "الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة شؤون خليجية، مج 7، العدد 45 (2005)، ص 71-78؛ صبري عمارة، "الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربية"، مجلة شؤون خليجية، مج 7، العدد 45 (2005)، ص 65-68؛ فتوح أبو دهب هيكل، "العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: واقع المشكلة والعوامل المسببة لها"، مجلة شؤون خليجية، مج 7، العدد 45 (2005)، ص 52-59.

45 عبد الخالق عبد الله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)؛ مريم سلطان، "الأبعاد الداخلية لأمن الخليج مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1987.

إن كان الشباب متعصبين أو مُسيّسين - يرتبط ببعض أشكال الصراع العنيف، ولا سيما في الدول غير الديمقراطية أو الدول التي في طريقها إلى التحول الديمقراطي؛ بحيث تغيب القنوات الشرعية الوسيطة للمشاركة السياسية ولا تتاح حرية الرأي أو فرص التأثير في القرار السياسي⁽⁴¹⁾.

• قد تؤدي زيادة نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان، إذا تزامنت مع ضعف مؤسسات الدولة، إلى اندلاع الاضطرابات. ويرى غولدستون أن المشكلات "تبدأ عندما لا تتماشى توقعات التوظيف مع عدد القوى العاملة وطبيعتها"، وأن الغليان السياسي يبدأ "عند غلق السبل أمام الشباب المتعلمين وتحجيم دورهم ومشاركتهم في الحياة العامة". وحتى إن كان هؤلاء الشباب غير متعلمين، فقد يؤدي ارتفاع عدد الشباب ونسبتهم في المجتمع، بالتضافر مع عوامل وظروف أخرى، إلى الصراع وعدم الاستقرار⁽⁴²⁾.

ثانياً: دراسة حالة دول مجلس التعاون: ملاحظات عامة وتقييم أولي

طبّقاً للأرقام والإحصائيات الرسمية الواردة في الجدول (1)، تشهد أغلبية دول مجلس التعاون اختلالاً كبيراً في بنيتها السكانية، إما بسبب التراجع الكبير في عدد المواطنين وإما بسبب زيادة كبيرة في عدد الوافدين الأجانب، على الرغم من كل المحاولات التي تبذلها هذه الدول للحدّ من هاتين الظاهرتين. وخلال العقدين المنصرمين (1994-2014)، شهدت نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان تراجعاً كبيراً؛ فبعد أن كانت نسبتهم عام 1994 في السعودية 75 في المئة، والكويت 44 في المئة، والإمارات 25 في المئة، وقطر 22 في المئة، والبحرين 68 في المئة، وسلطنة عُمان 74 في المئة، تراجعت نسبتهم في كل دول مجلس التعاون بعد عقدين من الزمن، فوصلت النسبة في السعودية إلى 68 في المئة، وفي الكويت إلى 31 في المئة، وفي البحرين إلى 30 في المئة، وفي سلطنة عُمان إلى 51 في المئة، وفي الإمارات إلى 22 في المئة، وفي قطر إلى 14 في المئة.

على الرغم من تشديد حكومات دول مجلس التعاون على أن هذه الأرقام تعكس الواقع على أراضيها، فإنه يجب التنويه بأن الباحث وجد بعض التضارب في حقيقة أعداد الجاليات الأجنبية في دول

41 Henrik Urdal, "Population Pressure and Domestic Conflict: Assessing the Role of 'Youth Bulges' in Conflict Outbreak 1950-2000," Paper presented at the Fourth Pan-European International Relations Conference, University of Kent, Canterbury, U.K, 2001.

42 Jack Goldstone (ed.), *The Encyclopedia of Political Revolutions* (Washington, DC: Congressional Quarterly, 1998).

الجدول (1)

إجمالي عدد السكان في دول مجلس التعاون: 1994-2014 (بحسب الجنسية)

الدولة	2014				1994			
	النسبة	عدد الأجانب	النسبة	عدد المواطنين	النسبة	عدد الأجانب	النسبة	عدد المواطنين
الإمارات	78%	7.2 ملايين	22%	2 مليونان	75%	1.75 مليون	25%	560 ألفاً
السعودية	32%	9.4 ملايين	68%	20.6 مليوناً	27%	6.4 ملايين	73%	12.3 مليوناً
قطر	86%	1.9 مليون	14%	313 ألفاً	78%	540 ألفاً	22%	150 ألفاً
الكويت	69%	2.8 مليون	31%	1.3 مليون	56%	830 ألفاً	44%	640 ألفاً
البحرين	70%	1.5 مليون	30%	650 ألفاً	32%	180 ألفاً	68%	380 ألفاً
سلطنة عمان	49%	1.9 مليون	51%	2 مليونان	26%	540 ألفاً	74%	1.48 مليون

المصدر: تقارير التنمية البشرية العربية (1995، 2015)؛ تقارير البنك الدولي (1995، 2015)؛ صندوق النقد الدولي (1995).

1. الهجرة الدولية والاستقرار

إن الأخطار والتهديدات التي قد تتعرض لها الدول ليست خارجية فقط، بل هي داخلية أيضاً، وليس المقصود بها التهديدات العسكرية فحسب؛ إذ إنها قد تكون غير عسكرية Non-Military Threats، أو ما أسماه جوزيف ناي "التهديد الناعم" Soft Threat؛ أي "التهديد غير العسكري، غير الإكراهي، الذي يهدد القيم المركزية للدولة وللمجتمع في الوقت ذاته"⁽⁴⁶⁾. ويأخذ هذا التهديد عدة صور، منها عدم الاستقرار، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغياب الشرعية الداخلية، واللاتجانس، واللامسك الداخلي، وغير ذلك. وتنتج هذه الصور، أساساً، من وجود أقليات وجماعات غير وطنية داخل حدود الدولة، تسعى لقلب بنية توزيع الثروة والسلطة وشكله داخل الدولة المستضيفه لهم؛ ما قد يؤدي، في أسوأ الأحوال، إلى تمزق الدولة وتفكيكها أو إدخالها في دوامات العنف الإثني والطائفي.

ففي استطلاع للرأي أجراه التلفزيون القطري في نهاية عام 2010، استناداً إلى السؤال: "هل العمالة والهجرة الوافدة تمثل خطراً على المنطقة الخليجية؟" كانت الغالبية العظمى (91 في المئة) تؤيد القول إنها فعلاً تمثل خطراً كبيراً على دول الخليج⁽⁴⁷⁾. يوجد في الخليج ما يزيد على خمسة عشر مليون مهاجر من العمالة الوافدة، أغلبيتهم من جنسيات

التعامل معها بعقلانية واتزان، فإن عواقبها ستكون وخيمة جداً على أمن الدول واستقرارها. كل هذه التهديدات والتغيرات الجديدة التي شهدتها البيئة الإقليمية والدولية هي التي قادت، أيضاً، إلى الجدل بالقول إن التهديد الرئيس لأمن دول مجلس التعاون واستقرارها في العقود الثلاثة المقبلة لن يكون تهديداً خارجياً، بل سيكون من الاختلال الديموغرافي في تركيبها السكانية الوطنية.

على صعيد آخر، تجادل الدراسة بأنه بسبب التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، فإن حالة الاستقرار التي تميزت بها الدول الخليجية، في ظل وجود اختلافات ديموغرافية، ربما لا تدوم. ونقصد بذلك التدايعات السلبية على دول مجلس التعاون التي أنتجها الربيع العربي من جانب، والمآلات غير المتوقعة التي انتهى إليها مطاف أغلب الثورات الشعبية في دول مثل سورية وليبيا واليمن ومصر والعراق من جانب آخر. فقد أنتجت كوارث إنسانية مفرجة، جعلت أكثر من عشرة ملايين شخص يفقدون منازلهم ويهاجرون هجرات قسرية، من بينهم ما يزيد على سبعة ملايين من سورية. يُضاف إلى ذلك ما أنتجته حالة السيولة السياسية والفرغ الأمني من تهديدات أمنية ودفاعية جديدة (تقليدية وغير تقليدية)، فضلاً عما قبلها من تداعيات مستمرة للأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت الاستقرار الاقتصادي والمكانة المالية والنقدية والائتمانية لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2008-2011، وما صاحبها من تراجع كبير في أسعار النفط العالمية، وما لذلك من تأثير في ميزانيات النفقات وحجمها والمخصصات المالية لدول مجلس التعاون خلال السنوات الثلاث الماضية (2013-2016).

46 Joseph Nye, *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), pp. 11-12.

47 نادية سلطان، "ضاحي خلفان: العمالة الوافدة خطر كبير وليس عادياً"، جريدة الخليج، 2010/12/27، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/21AVtjg>

الجدول (2)

أعداد العمالة الوافدة ومواطنها في دول مجلس التعاون 2011

البلد	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الإمارات	مجموع العمالة الوافدة
الهند	137402	393210	447824	250649	1452927	2185919	4867930
باكستان	57251	122878	94993	250649	1005873	453005	1984647
مصر	34350	319483	40711	87727	1005873	140935	1629079
اليمن	1354	0	0	0	894109	60401	955864
الفلبين	28625	86015	15250	125324	558818	120801	934834
بنغلاديش	0	208893	149275	0	447055	100668	905889
سريلانكا	0	208893	40711	87727	391173	161068	889572
السودان	2703	0	12626	0	279409	30200	324938
إيران	34350	98302	0	150389	0	40267	323309
أندونيسيا	0	11059	0	0	279409	0	290468
سوريا	1254	122878	0	0	111764	0	235895
نيبال	0	0	0	175454	18282	0	193736
الأردن	386	0	11642	0	172266	0	184295
فلسطين	245	0	0	0	122608	0	122853
تركيا	0	0	0	0	89261	0	89411
لبنان	272	0	0	0	58261	0	58532
المملكة المتحدة	0	0	10955	0	31999	0	42954
إريتريا	318	0	0	0	40644	0	40962
الولايات المتحدة	0	0	0	0	36258	0	36258
أثيوبيا	0	0	0	0	28618	0	28618
الصومال	561	0	0	0	27252	0	27812
تايلاند	0	0	0	0	23547	0	23547
المغرب	2296	0	0	0	20584	0	22880
أفغانستان	0	0	0	0	17227	0	17227
نيجيريا	0	0	0	0	14976	0	14976
دول أخرى	14036	525918	2087	177509	160558	0	880108
الإجمالي	315403	2097527	826074	1305428	7288900	3293264	15126596
عدد السكان	1107000	3582000	2519000	1700000	30563000	5218000	41689000
نسبة العمالة من عدد السكان	%28.5	%58.6	%32.8	%76.8	%26.4	%63.1	%36.3

المصدر: "تحويلات العمالة الوافدة في الخليج تتجاوز 74 مليار دولار وأعدادهم تتخطى 15 مليون شخص"، جريدة الرياض، 2013/8/25، شوهد في 2018/2/19، في: <http://bit.ly/2ppfWyD>

العالم، ثم الرياض (28 في المئة) بسبب اتساع رقعتها الجغرافية الأفقية، وعدم القدرة على السيطرة عليها من جانب، وبوصفها مركزاً اقتصادياً مهماً من جانب آخر، ثم منطقة جازان (13.3 في المئة)؛ بسبب موقعها الحدودي، وكونها مركزاً لتهريب العمالة والهجرة غير الشرعية داخل المملكة⁽⁴⁹⁾. كما وجدت هذه الدراسة أن جنسيات بعينها ينتمي إليها المهاجرون والعمالة الوافدة أشد ارتباطاً بالجريمة؛ فقد ذكرت أن نسبة الجرائم التي قامت بها جاليات من اليمن 21.09 في المئة، وباكستان 18.6 في المئة، والهند 10.2 في المئة، وبنغلاديش 9.7 في المئة، ومصر 4.6 في المئة، والسودان 4.5 في المئة، وإندونيسيا 3.2 في المئة، وسورية وإثيوبيا والفلبين (3 في المئة لكل جالية)، وذلك من إجمالي الجرائم التي وقعت في المملكة طبقاً للدراسة⁽⁵⁰⁾. وتركزت

نوعية الجرائم التي يقوم بها المهاجرون والعمالة الوافدة، كما أظهرت دراسة لوزارة الداخلية السعودية، على المخدرات في المرتبة الأولى، ثم السرقة، ثم التسلسل والهجرة غير الشرعية، فالسُّكر وتعاطي الخمر في المرتبة الرابعة، وتزوير الإقامة في المرتبة الخامسة⁽⁵¹⁾ (الجدول 3).

وقد توصلت دراسة حكومية أخرى صدرت عام 2015 إلى نتائج مماثلة، تقول إن نوعية الجرائم التي ارتكبتها الوافدون الأجانب لم تختلف كثيراً عن تلك التي توصلت إليها الدراسة التي سبقت الإشارة إليها؛ إذ جاءت المخدرات في المرتبة الأولى من حيث نوعية الجرائم بنسبة 28 في المئة، وحل ما سُمي "القضايا الأخرى" في المرتبة الثانية بنسبة 21 في المئة، وحلَّت جرائم السُّكر في المرتبة الرابعة بنسبة 13 في المئة، وخامساً كانت نسبة جرائم السرقة 10 في المئة.

وفي حين تراجعت نسب جرائم مثل التسلسل وتزوير الإقامات، ظهرت جرائم جديدة لم تكن في مقدمة الجرائم التي كانت تُذكر حتى عام 2006؛ مثل الحوادث المرورية (10 في المئة)، والسبِّ والقذف (7.5 في المئة)، والضرب (2 في المئة). وفيما يتعلق بمناطق ارتكاب الجرائم، ظلت مناطق مكة والرياض وجازان هي أكثر مناطق ارتكاب الجرائم بالنسبة إلى الوافدين؛ إذ تبوأَت مكة المرتبة الأولى بنسبة 34 في المئة، وكانت نسبة الجرائم في الرياض 26.5 في المئة، أما جازان فكانت نسبة الجرائم فيها 12 في المئة، وتراجعت نسبة الجريمة في منطقة المدينة المنورة والمنطقة الشرقية مقارنةً بعام 2006. لكن الدراسات

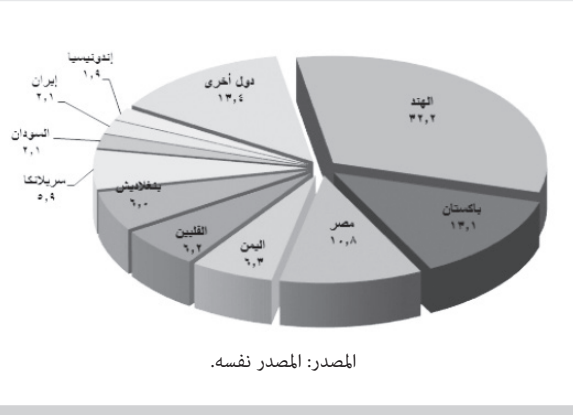
49 محمد الغنيم، "دراسة أمنية: 91% من جرائم العمالة الوافدة في الرياض ومكة والمدينة وجازان وغالبية الجناة 'أميون' ومنهم لا يحتاجها المجتمع"، جريدة الرياض، 2006/5/4، شوهد في 2018/2/18، شوهد في: <http://bit.ly/2DEp1sk>

50 المرجع نفسه.

51 المرجع نفسه.

(الشكل 4)

أكثر الدول تصديراً للعمالة الوافدة المقيمة
في دول مجلس التعاون عام 2010



آسيوية وأفريقية على وجه الخصوص (الجدول 2، والشكل 4). ووجدت من الدراسات ارتباطاً طردياً بين أماكن وجود المهاجرين والعمالة الوافدة وارتفاع معدلات الجريمة في عدد من دول الخليج؛ ففي دولة الكويت، تعتبر محافظة الأحمدية أكثر المناطق التي شهدت جرائم قتل خلال الفترة 1992-1998؛ وذلك لكثرة عدد المهاجرين والأجانب فيها. فمن إجمالي 184 جريمة قتل، وقعت 39 جريمة في منطقة الأحمدية وحدها. وبحسب مدير إدارة مسرح الجريمة عيد المطيري، عكست هذه الجرائم "ظاهرة غريبة ودخيلة على كل ما نشأ عليه الكويتيون من قيم وأخلاق وخصوصية"⁽⁴⁸⁾.

”

يوجد في الخليج ما يزيد على خمسة عشر مليون
مهاجر من العمالة الوافدة، أغلبيتهم من جنسيات
آسيوية وأفريقية

“

وفي السعودية، كان أكثر المناطق التي شهدت جرائم في المملكة هي تلك التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين والعمالة الوافدة. فبحسب دراسة رائدة أنجزتها وزارة الداخلية السعودية، جاءت مكة المكرمة في المرتبة الأولى (47.4 في المئة)؛ بسبب وجود المتخلفين من الحج والعمرة، وجذبها الكثير من المهاجرين المسلمين من حول

48 "جرائم القتل في دولة الكويت ظاهرة غريبة بأرقامها وطرق ارتكابها"، وكالة الأنباء الكويتية، 1998/12/27، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2IzMsqz>

الجدول (3)

بيانات حول جرائم العمالة الوافدة في السعودية خلال المدة 2006-2012

الترتيب	نوع الجريمة		جنسيات الجناة		مهن الجناة		مناطق ارتكاب الجرائم	
	2012	2006	2012	2006	2012	2006	2012	2006
1	المخدرات	المخدرات	غير معلوم	غير معلوم	العمال	غير معلوم	منطقة مكة	منطقة مكة
2	السراقات	السراقات	باكستان	غير معلوم	السائقون	غير معلوم	منطقة الرياض	منطقة الرياض
3	التسلل	التسلل	الهند	غير معلوم	العاطلون	غير معلوم	منطقة جازان	منطقة جازان
4	السُّكر	السُّكر	بنغلاديش	غير معلوم	الطلاب	غير معلوم	المنطقة الشرقية	منطقة المدينة
5	تزوير الإقامة	الحوادث المرورية	مصر	غير معلوم	البائعون	غير معلوم	منطقة المدينة	المنطقة الشرقية
6	الحوادث الأخلاقية	الضرب	السودان	غير معلوم	الفنيون	غير معلوم	منطقة تبوك	منطقة عسير
7	الدعارة	الدعارة	إندونيسيا	غير معلوم	العاملات المنزليات	غير معلوم	منطقة القصيم	منطقة القصيم
8	ترويج المخدرات	السب والقتل	سورية	غير معلوم	الميكانيكيون	غير معلوم	منطقة نجران	منطقة الباحة
9	تزوير الأوراق الرسمية	حمل السلاح	إثيوبيا	غير معلوم	القطاع الخاص	غير معلوم	منطقة تبوك	منطقة عسير

المصدر: محمد الغنيم، "دراسة أمنية: 91% من جرائم العمالة الوافدة في الرياض ومكة والمدينة وجازان وغالبية الجناة 'أميون' ومهنيهم لا يحتاجها المجتمع"، جريدة الرياض، 2006/5/4، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2DEp1sk>؛ فاطمة آل ديبس، "الأجانب يتورطون في 19 ألف قضية جنائية، أبرزها المخدرات والخمور"، جريدة الحياة، 2015/3/1، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2pni4HT>

الجديدة لم تُشر إلى جنسيات مرتكبي هذه الجرائم كما فعلت الدراسات السابقة⁽⁵²⁾. على صعيد آخر، وُجدت علاقة طردية بين استقرار الدولة وتماسكها الوطني الداخلي، ومكانتها الدولية وازدهارها الداخلي⁽⁵³⁾. فكلما كانت أوضاع الدولة الداخلية في حالة من الاستقرار والسيولة النسبية في التعامل مع المستجدات والتطورات والأزمات الداخلية، دعم ذلك المكانة والدور اللذين تمثلهما وتؤديهما في النظام الدولي. والعكس

الجديدة لم تُشر إلى جنسيات مرتكبي هذه الجرائم كما فعلت الدراسات السابقة⁽⁵²⁾.

على صعيد آخر، وُجدت علاقة طردية بين استقرار الدولة وتماسكها الوطني الداخلي، ومكانتها الدولية وازدهارها الداخلي⁽⁵³⁾. فكلما كانت أوضاع الدولة الداخلية في حالة من الاستقرار والسيولة النسبية في التعامل مع المستجدات والتطورات والأزمات الداخلية، دعم ذلك المكانة والدور اللذين تمثلهما وتؤديهما في النظام الدولي. والعكس

52 فاطمة آل ديبس، "الأجانب يتورطون في 19 ألف قضية جنائية، أبرزها المخدرات والخمور"، جريدة الحياة، 2015/3/1، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2pni4HT>؛ "الداخلية: 149 ألف جريمة شهدتها السعودية في العام 1437هـ"، جريدة الحياة، 2017/9/20، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2G67f6E>

53 Michael Mastanduno, David Lake & G. John Ikenberry, "Toward A Realist Theory of State Action," *International Studies Quarterly*, no. 33 (1989), pp. 457-474.

54 حسن علي الحمادي، "اتجاهات العمالة الوافدة وأثرها على البنية الاجتماعية في الإمارات"، البيان، 2000/8/25، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2IAebr3>

55 "جرائم القتل في دولة الكويت".

ما يقارب 70 في المئة من إجمالي سوق العمالة في الخليج، يليها العمالة العربية بنحو 23 في المئة، بنسب تتعدى عتبة الغالبية العظمى كما هو الشأن في حائتي الإمارات (90 في المئة) وقطر (85 في المئة)، وتتجاوز نصف عدد القوى العاملة في السعودية⁽⁵⁹⁾ (الجدولان 4 و5)، مع استمرار تصاعد نسبة البطالة في دول الخليج بين الشباب الخليجين من الجنسين، بطريقة جعلت المواطن الخليجي يشعر بالتهديد، وبأنه لا يحصل على فرصة عمل، وهكذا تزداد معدلات البطالة بالنسبة إليهم. وهي المشكلة التي من المتوقع تفاقمها في المستقبل، لكون دول الخليج كلها مقصرة في مواجهة هذه الظاهرة، ما عدا عُمان التي اتخذت سياسة خفضت من العمالة الوافدة، ومكّنت لفئة الشباب من المواطنين.

تجب الإشارة، في هذا السياق، إلى وجود تضارب كبير في أعداد العمالة الوافدة ونسبة العاملين والمشغلين الأجنبي من إجمالي قوى العمل الكلية في دول مجلس التعاون كما يتضح في الجدول (4)، وهو الأمر الذي يعكس في رأينا مدى حساسية هذه الظاهرة وحرص دول الخليج كافة على التعامل معها بحذر، حتى عندما يتعلق الأمر بإعلان الأعداد الحقيقية للوافدين في كل دولة، وهو الأمر الذي يسبب لنا - بصفتنا باحثين - مشكلة بشأن التحليل والفهم والتفسير للتداعيات والعواقب والتأثيرات المتعلقة بمثل هذه الظاهرة المهمة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً.

من ناحية أخرى، وارتباطاً بما سبق، يسود شعور بعدم الرضا المتصاعد داخل المجتمعات الخليجية من استمرار استبعاد النساء الخليجيات من العمل والمشاركة في المجال العام؛ إذ تبلغ نسبة قوى العمل النسائية المواطنة في دول الخليج بحسب إحصائيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون عام 2015 ما بين 17 في المئة في السعودية (بعد أن كانت نحو 14.4 في المئة عام 2011)، وفي الكويت 39 في المئة (بعد أن كانت نحو 42.6 في المئة عام 2011)، وفي البحرين 23 في المئة (بعد أن كانت نحو 34 في المئة عام 2011)، وفي قطر 36 في المئة (بعد أن كانت نحو 34 في المئة عام 2011)⁽⁶⁰⁾.

59 "العمالة الوافدة في دول التعاون: المشكلة والحلول"، جريدة البيان، 2008/10/4، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2pl6EV4>؛ "بوصلة الوطن"، ملحق خاص أصدرته جريدة البيان بالتعاون مع بلدية دبي بمناسبة مرور عام على إعلان عام 2008 عامًا للهوية الوطنية، جريدة البيان، 2009/3/29؛ دلال موسى، "القوى العاملة الوافدة في اقتصاديات ورؤى دول مجلس التعاون"، في: مجموعة مؤلفين، الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، تحرير عمر الشهابي وأحمد العوفي وخليل بوهزاع (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017)، ص 180-182؛ "ثلثا العمالة في دول الخليج من الأجانب"، الخليج أونلاين، 2017/5/16، شوهد في 2018/2/18، في: <http://klj.onl/1D6KrA>

60 المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "إحصاءات العمل بدول مجلس التعاون للفترة 2010-2015م"، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2lyxFfT>

والبحرين والسعودية بترحيل بعض أصحاب الجنسيات والطوائف والإثنيات الأخرى وغيرهم ممن يقومون بتمويل منظمات مشبوهة، بعد ثبوت أدلة تورط في زعزعة الأمن والاستقرار في دول الخليج⁽⁵⁶⁾.

”

كلما كانت أوضاع الدولة الداخلية في حالة من الاستقرار والسيولة النسبية في التعامل مع المستجدات والتطورات والأزمات الداخلية، دعم ذلك المكانة والدور اللذين تمثلهما وتؤديهما في النظام الدولي. والعكس صحيح أيضًا

”

طبقًا لعدد من الدراسات، يوجد ارتباط عكسي بين الاستقرار والتناغم الوطني وحالات الركود والتأزم الاقتصادي؛ إذ يرى البعض أن تجاوز الكثافة السكانية لشعب ما أو في هوية ما (طاردة)، والركود والتأزم الاقتصادي لهوية أو لشعب آخر (جاذب) يولد ضغوطاً على عمليات التكيف الاقتصادي والسياسي في كلا المجتمعين، وفي الحصيلة، على استقرارهما وأمنهما الوطني⁽⁵⁷⁾؛ إذ تمثل الزيادة المطردة في أعداد بعض الجاليات ذات الهوية الأجنبية قلقاً كبيراً لدى المسؤولين وصنّاع القرار في دول الخليج. فالخوف من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة على أوضاع الاقتصاد الخليجي عامة، والوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون على وجه الخصوص، يؤرق المسؤولين في الخليج. والأزمات، بما تحدته وتجلبه من اضطرابات وفوضى في القطاعات الوظيفية ومجالات العمل، تزيد من حنق البعض وغضبه (نتيجة ارتفاع نسبة من يتم الاستغناء عن خدماتهم وإحالتهم على البطالة)، وهو ما قد تكون له تداعيات خطيرة على أمن البلدان واستقرارها. ويلاحظ هيمنة هؤلاء الأجانب على النشاطات الاقتصادية الخاصة، وتمثيلهم لأغلبية القوى العاملة داخل الدولة؛ بحيث أدى الخلل في التركيبة السكانية إلى ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب من المواطنين، والضغط على الخدمات والمرافق الحكومية، وإحداث تغيير واضح في المجتمع الخليجي⁽⁵⁸⁾.

توضح الإحصائيات المتاحة أن العمالة الآسيوية هي المسيطرة على سوق العمل واتجاهات الهجرة إلى دول الخليج العربية؛ بحيث تمثل

56 المرجع نفسه.

57 Jack Goldstone, "Population and Security," pp. 15-16; Conway Henderson, "Population Pressures and Political Repression," *Social Science Quarterly*, vol. 14, no. 2 (2003), pp. 322-333.

58 فهد الثنيان، "خلل التركيبة السكانية يسبب ضغوطاً اقتصادية على الدول الخليجية"، جريدة الرياض، 2013/9/7، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2poOjvY>

الجدول (4)

نسبة العمالة الوافدة من إجمالي عدد سكان مجلس التعاون (2010-2017)

نسبة العمالة الوافدة (%)			
السنة الدولة	2010	2015	2017
الإمارات	63.1	غير معلوم	90
السعودية	26.4	57	50-40
قطر	76.8	95	85
الكويت	58.6	84	62
عُمان	32.8	81	30
البحرين	28.5	78	50

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الإحصاءات السكانية بدول مجلس التعاون"، شوهده في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2FO0k2I>; الأرقام المتعلقة بعام 2015 مأخوذة من: دلال موسى، "القوى العاملة الوافدة في اقتصاديات ورؤى دول مجلس التعاون"، في: مجموعة مؤلفين، الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية، تحرير عمر الشهابي وأحمد العوفي وخلييل بوهزاع (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017)، ص 181؛ أرقام عام 2017 مأخوذة من: "ثلاثا العمالة في دول الخليج من الأجانب"، الخليج أونلاين، 2017/5/16، شوهده في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2FKCPaB>.

الجدول (5)

قوة العمل (15 سنة فأكثر) بحسب الجنسية في دول مجلس التعاون (2011-2015)

التصنيف	الإمارات	السعودية	قطر	الكويت	عُمان	البحرين
2011						
مواطن	...	4728798	77410	350220	...	197268
غير مواطن	...	5815291	1200035	1449813	...	480097
إجمالي	...	10544089	1277445	1800033	...	677365
2012						
مواطن	...	5000224	85187	350220	...	198907
غير مواطن	...	5997632	1261873	1449813	...	497842
إجمالي	...	10997856	1347060	1800033	...	696749
2013						
مواطن	...	5339660	92562	350220	...	201964
غير مواطن	...	6022110	1450703	1449813	...	525428
إجمالي	...	11361770	1543265	1800033	...	727392
2014						
مواطن	...	5577489	94310	342214	...	207760
غير مواطن	...	6161814	1595623	1690384	...	534355
إجمالي	...	11739303	1689933	2032599	...	742115
2015						
مواطن	...	5623115	99204	365748	...	211058
غير مواطن	...	6541717	1857423	2104390	...	565507
إجمالي	...	12164832	1956627	2470138	...	776565

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "إحصاءات العمل بدول مجلس التعاون للفترة 2010-2015، شوهده في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2IyxFFT>

2. الهجرة والصراع الاجتماعي داخل دول الخليج

حال تجاوزهم الحد المسموح به من الخروج عن القانون أو مخالفته⁽⁶⁴⁾.

- الخوف من ضياع الهوية والثقافة الأصلية لهؤلاء المهاجرين أمام الثقافة والهوية الوطنية للدول المضيفة.
- خلل النظام الأسري في دول الخليج الذي يتميز بسمه التشبث بالعادات والتقاليد والانغلاق على الذات، وهو الأمر الذي أدى إلى كثرة وقوع "الجرائم الاجتماعية" الغربية عن المجتمع الخليجي.
- عزوف المواطنين الخليجين عن الأعمال الشاقة أو "المتدنية".
- الشعور بعزلة النفس وقوة الدولة خاصة بالنسبة إلى القادمين من دول متقدمة صناعياً أو الذين لدى بلدانهم قدرات نووية؛ ما يجعلهم أقوى شعوراً بالتفوق القومي والنوعي تجاه غيرهم من المواطنين وأصحاب الجنسيات الأخرى، وهو أمر قد يجعلهم أكثر وقاحة وجرأة في التعبير عن آرائهم ومطالبهم، اعتماداً على مكانة دولهم وقوتها وثقتهم بقدرتها على الدفاع عن حقوقهم بأي ثمن كان⁽⁶⁵⁾.

إن ظواهر من قبيل الهجرة والعمالة الوافدة تمثل خطراً على كل دول الخليج من عدة نواح، أمنية واقتصادية واجتماعية، ذلك أن العمالة الوافدة "امتدت لتشمل كافة مناحي الحياة"، بحسب قول نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر حسن المهدي. وعلى الرغم من الاعتراف بدورها في التنمية والعمران، فلا يمكن أن ننكر أن لها جوانب سلبية في مناحٍ أخرى. ومن هذه التدايعات السلبية، خاصة على المستوى الاجتماعي والأمني، ما يلي:

- إحداث خلل في النظام الأسري والاجتماعي الخليجي؛ نظراً إلى التداخل بين الوافدين والمهاجرين في نواحي الحياة كافة.
- نقل العادات والتقاليد والأمراض الاجتماعية والنفسية إلى الأسرة والمجتمع الخليجي.
- دسّ الادعاءات والنعرات الوطنية في نفس المواطن الخليجي بطريقة غير مباشرة، عبر المطالبة بالحقوق والمميزات نفسها التي يتمتع بها أصحاب البلدان الأصليين.

64 تمّ تغيير الكثير من هذه القوانين والتشريعات منذ وقت صدور هذه الدراسة وتوصياتها التي طرحتها عام 2000؛ منها، مثلاً، نظام بصمة العين، والكشف الأمني عن العمالة الوافدة، وخاصة القادمة من المناطق التي تشهد نزاعات واضطرابات سياسية واجتماعية وأمنية، وغيرها من صور عدم الاستقرار. كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تعطي نفسها الحق في طرد من لا تشاء وجوده على أراضيها والإفصاح عن رغبتها في ذلك، وفي أحيان كثيرة من دون إيداء الأسباب التي غالباً ما تكون أمنية أو سياسية.

نلاحظ علاقة طردية بين زيادة مستوى "القوة الناعمة Soft Power لبعض الهويات والجياليات الأجنبية ومستوى قوتهم الصلبة Hard Power"⁽⁶¹⁾؛ إذ يرى عالم السياسة جوزيف ناي أن تزايد جاذبية مصادر القوة الناعمة لبعض الثقافات والهويات (اللغة، والقيم، والثقافة، وطريقة الحياة ... إلخ) يؤدي إلى التوكيد الثقافي الذي يؤدي، بدوره، إلى ترسيخ مفاهيم حياة هذه الثقافات وهذه الجاليات وأسايبها. هذا التوكيد الثقافي يتبعه حتماً تحقيق نجاح مادي؛ ما يفضي إلى زيادة نفوذها وقوتها النسبية بشأن التأثير في الرأي العام وصنّاع القرار، ومن ثمّ تشكيل سلوك الدولة الداخلي والخارجي. فالقوة الناعمة تولد القوة الصلبة⁽⁶²⁾. إن جاذبية النموذج الغربي والهندي واللبناني، على سبيل المثال لا الحصر، تمثل تهديداً للهوية الوطنية لدول الخليج العربي، إذ يحاول هؤلاء الأفراد وهذه الجاليات، قدر الإمكان، فرض ثقافتهم ونشر أسلوب معيشتهم وتفكيرهم (وفي الحصيصة هويتهم) بين المواطنين والمجتمع الخليجي بصورة عامة.

وتوصلت دراسة أجراها أحد الباحثين الخليجين إلى أن مجموعة من الأسباب تدفع العمالة الوافدة والمهاجرين (خصوصاً من شبه القارة الهندية والقارة الأوروبية) في دول الخليج إلى تجاوز مفهوم إقامتهم في هذه الدول، والتسبب بيزوغ صراعات اجتماعية وسياسية داخل الدول المضيفة لهم، وهو ما سيؤثر في كل نواحي الحياة، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن دول الخليج، في ظل التوسع الإنشائي والعمراني، لا تملك إستراتيجية ملموسة لمواجهة هذا التزايد في أعداد العمالة والهجرة⁽⁶³⁾. ومن بين تلك الأسباب المرتبطة باستمرار معدلات الهجرة وتزايدها، ما يلي:

- عدم وجود قانون النقاط السوداء الذي يسمح بمعاينة المهاجرين بمنعهم من دخول البلد مرة أخرى وترحيلهم، في

61 Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

62 Nye, Soft Power; Nye, *Bound To Lead*.

قبل أن "تفرض" نهائيًا في المستقبل المتعوم؛ بسبب استمرار ظواهر مثل الهجرة والعمالة الوافدة والخلل البنيوي في التركيبة السكانية لمجتمع الإمارات، ولدول الخليج بصورة عامة.

3. التغيير السكاني والصراع داخل دول الخليج

إن العلاقة بين صور اختلال الهيكل الديموغرافي وعدم تجانس الجماعات المحلية، وصغر أعمار الجاليات الأجنبية داخل الدولة، وأوضاع الاستقرار والسلم المحلي معقدة؛ إذ تؤكد الدراسات السياسية - الديموغرافية وجود علاقة طردية بين عدم تجانس الجماعات الديموغرافية المحلية، وصغر أعمار هذه الجماعات (الوطنية، والأجنبية) وبين تدهور الأوضاع الأمنية وتهديد الاستقرار الوطني⁽⁶⁸⁾.

فمن جانب، قد يؤدي شعور هذه الجاليات بالغبن والظلم (عن حق أو باطل)، والذي يتضافر مع صغر أعمارهم (أغلب أعمار المواطنين والأجانب في دول مجلس التعاون تراوح بين 15 و45 عامًا، جاؤوا من أجل العمل أساسًا)، وقلة خبرتهم ووعيهم وثقافتهم السياسية والاجتماعية وسهولة تعبئتهم (أغلب الوافدين أميون أو ذوو تعليم متوسط أو تحت المتوسط)، إلى اندلاع حالات من العنف والتمرد وعدم الولاء، وتضارب الولاء وتسهيل التدخل الخارجي بحجة حماية هذه الأقليات والجاليات الأجنبية⁽⁶⁹⁾. وهو ما قد يجعل السلطات المحلية تنتهج سياسات عنيفة لمواجهة مثل هذا التمرد وهذا العنف (العنف بالعنف)؛ ما قد يؤدي إلى اهتزاز دعائم الاستقرار وتهديد السلم والأمن الوطنيين، كما حدث في بعض دول الخليج خلال العقود الماضية.

ومن جانب آخر، يتزايد الخوف من تحقق الأطروحات القائلة إن جاليات الدول الطاردة للسكان، والتي تدفعهم إلى الهجرة لندرة الموارد، تكون أشد ميلًا إلى الاندفاع إلى الخارج واحتلال الأراضي

• التشجيع على الانحلال الأخلاقي بين المراهقين والبالغين من المواطنين.

• التقليل من البناء القيمي لدى الطلاب والطالبات من المواطنين الخليجيين من خلال الادعاء أن الفضل الأول والأخير للتقدم والتطور الذي تتمتع به هذه البلدان يرجع إلى المهاجرين والوافدين، وأن المواطنين لم يكن لهم أي دور في هذا البناء (الجدولان 5 و6)⁽⁶⁶⁾.

الجدول (6)

تركيبة قوى العمل في دول الخليج لعام 2015

الدولة	نسبة العمالة الوطنية	نسبة العمالة الوافدة
الإمارات	9	91
السعودية	51	49
قطر	7	93
الكويت	17	83
عمان	65	35
البحرين	65	35

المصدر: جاسم حسين، "العمالة الوافدة في الخليج: واقعها ومستقبلها"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/9/6، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2t5dMag>

لاحظ الباحث، خلال سنوات عمله وحياته في منطقة الخليج العربي خلال العقد الماضي، أن المفهوم الثقافي والإعلامي والأخلاقي هو السائد فيما يتعلق برؤية هذه النخبة لمفهوم "الهوية الوطنية"، كما لاحظ غياب الرؤية السياسية لهذه الظاهرة بين صفوف هذه النخب (إن لم يكن انعدامها)؛ بحيث لم يتطرق إلى مثل هذه الأبعاد الأمنية والسياسية إلا عدد قليل من الباحثين. فعلى سبيل المثال، طرح خلفان رؤيته الخاصة عن المخاطر التي قد تتعرض لها "الهوية الوطنية" الإماراتية، ومدى تهديدها للأمن الوطني الإماراتي من جراء الاختلال الديموغرافي والعمولة وغيرها من العوامل الخارجية، وهي الرؤية التي طرحها في كتاب عبد الرزاق فارس عام 2008⁽⁶⁷⁾؛ إذ رأى خلفان أن الهوية الوطنية الإماراتية تتعرض للعديد من التحديات والتهديدات المؤدية إلى ذوبانها نهائيًا قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. وحدد ست مراحل ستمر بها الهوية الوطنية الإماراتية

66 المرجع نفسه.

67 عبد الرزاق فارس، ندوة الهوية الوطنية (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2008)، ص 94-97.

68 Moller Herbert, "Youth as a Force in the Modern World," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 10, no. 2, (1968), pp. 238-260; Christian Mesquida & Neil Weiner, "Male Age Composition and Severity of Conflicts," *Politics and the Life Sciences*, vol. 18, no. 3 (1999), pp. 113-117.

69 Edward Azar, *The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases* (United Kingdom: Dartmouth Publishing, 1990); Edward Azar & Chung-in Moon, *National Security in the Third World: The Management of External Threats* (Aldershot: Edward Elger Publications, 1988); Edward Azar & John Burton (eds.), *International Conflict Resolution: Theory and Practice* (Brighton and Boulder, CO: Wheatsheaf Books/ Lynne Rienner Publishers, 1986).

الجدول (7)

التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لعام 2015 (%)

الدولة	الفئة العمرية	1 - 14	15 - 24	25 - 54	55 - 64	65 سنة فأكثر
الإمارات		20.94	13.53	61.27	3.23	1.04
السعودية		26.56	18.85	46.4	4.86	3.34
قطر		12.57	12.62	70.45	3.41	0.94
الكويت		25.18	15.16	52.28	4.95	2.43
عُمان		30.14	19.11	43.41	3.91	3.43
البحرين		19.27	15.76	57.07	6.05	2.85

المصدر:

The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2016, accessed on 19/2/2018, at: <http://bit.ly/1ju9ux8>

وبسط الضغوط على الدول الأقل نموًا من الناحية الديموغرافية⁽⁷⁰⁾. وبسبب معدل النمو السكاني المنخفض لدول الخليج العربية، وعدد سكانها الضئيل من إجمالي السكان على أراضيها (خصوصًا في دول مثل الإمارات وقطر والكويت على وجه الخصوص)، قد تكون مثلًا جيدًا لتحقيق مثل هذه الأطروحات، خاصة في ظل استمرار معدلات النمو السكاني المنخفضة حتى الآن من ناحية، وتحكم هذه الأقليات والجاليات الأجنبية وهيمنتها على قطاعات اقتصادية كاملة، واحتلالها أغلبية قوى العمل داخل الدولة من ناحية أخرى. وهذا الأمر قد يهدد بحدوث توقف عام للنشاطات الاقتصادية والعمل العام على مستوى الدولة؛ ما قد يؤدي إلى سقوط الدولة وانهارها⁽⁷¹⁾.

يفعل الرغم من أن عدد سكان مجلس التعاون ارتفع من نحو 4 ملايين نسمة عام 1950 إلى نحو خمسين مليون نسمة عام 2015؛ إذ ارتفعت معدلات النمو السكاني في دول مجلس لتصل إلى أقصاها في دولة قطر (8.5 في المئة)، ووصلت في دولة الكويت إلى نحو 6.7 في المئة، وإلى 6.4 في المئة في سلطنة عُمان، وأدناها في السعودية (2.4 في المئة)، وبلغت نحو 3.2 في المئة في مملكة البحرين، فإنه يظل هناك سباق غير متكافئ بين معدلات النمو السكاني للمواطنين، والتي يصل متوسط معدلات نموها السنوي إلى نحو 4 في المئة، في حين تبلغ معدلات النمو السكاني للأجانب سنويًا ما بين 6 و8 في المئة؛ أي ما يقارب ستة أضعاف المعدل العالمي البالغ 1.5 في المئة⁽⁷²⁾.

غني عن الذكر القول بوجود علاقة طردية بين زيادة نسبة من هم في سن الشباب من إجمالي عدد السكان والجاليات الأجنبية، وعدم الاستقرار واحتمالات حدوث الثورات. فالسجل التاريخي يظهر أن الفترات الزمنية التي ارتفعت فيها نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان صاحبها زيادة في نسبة اندلاع الثورات والانتفاضات والهبات

70 Samuel Huntington, "The Hispanic Challenge," *Foreign Policy*, no. 141 (2004), pp. 40-45.

71 نقصد بقدرة هذه الجماعات على إضعاف قدرات الدولة ما عرّفه كلٌّ من لايك وروزشيلد بقدرة بعض الجماعات على إيقاف وسائل وأدوات وطرق تحقيق خاصة بالدولة لأهدافها ومصالحها القومية، بما قد يؤدي إلى تمزيق الدولة Fracture وتقويض قدرتها على التأثير في الساحة الدولية. لمعرفة المزيد عن نسب توزيع الأجانب في مجالات العمل الاقتصادي في الإمارات، وأثر ذلك في الأمن الوطني، انظر: وليد محمد مصطفى، *التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة 1971-1991* (الشارقة: مركز الخليج للدراسات: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2008)، ص 169-184؛ عبد الرحمن علي عبد الرحمن، *العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997)، ص 102-108؛ وترى الدكتورة حصة الشامي أن الوافدين يتحكمون في نحو 90 في المئة من إجمالي نسبة بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية الوطنية، بعضها عميق الصلة بالأمن القومي مثل القطاع الغذائي والعمالي. ومن ثم فإن الوافدين هم الذين يتخذون القرار الاقتصادي لأنهم يملكون، ومن يملك يحكم، كما تقول الحكمة المركبتيلية القديمة، للمزيد، انظر: فارس، ص 68-72.

72 الثنيان؛ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الإحصاءات السكانية بدول مجلس التعاون"، شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2FO0k2I>

وانعكاساتها، يضعها على قمة الأجندة الوطنية، لكنها في الوقت ذاته، لم تلقَ الاهتمام النخبوي والشعبي نفسه (نظريًا وتطبيقيًا) على أرض الواقع.

خلال تجربة الباحث الشخصية وملاحظاته، عبر عمله وإقامته وانتقاله بين دول مجلس التعاون أثناء العقد الماضي من جانب، وعبر مراجعة الأدبيات والجدل الإعلامي والثقافي ومنشورات النخبة الفكرية والثقافية الخليجية من جانب آخر، قام برصد بعض الملاحظات الأولية حول هذه القضية. وهذه الملاحظات هي التي أدت إلى الجدل وطرح الافتراض القائل إنَّ التهديد الرئيس لأمن دول مجلس التعاون واستقرارها في العقود الثلاثة القادمة لن يكون تهديدًا من قبل دول أو من جيرانها، وإنما سيكون من الاختلال الديموغرافي في تركيبها السكانية الوطنية.

إن الناظر إلى البيانات والإحصائيات الرقمية المتاحة عن الخلل السكاني في دول مجلس التعاون منذ عقود من جهة، ومعدلات الهجرة الوافدة من جهة أخرى، يقول إن الاتجاهين في تزايد مطرد. فنسبة المواطنين تتناقص على نحو واضح، ونسبة الوافدين/ الأجانب تزايدت على نحو لافت للنظر، في كل دول الخليج العربية (وإن كانت بنسب متفاوتة)؛ إذ انخفضت نسبة المواطنين السعوديين من 73 في المئة عام 1994 إلى 68 في المئة عام 2014. أما الإمارات وقطر، فقد شهدت أكثر الانخفاضات في نسبة المواطنين وارتفاعًا في نسبة الأجانب خلال الفترة نفسها. فنسبة المواطنين في الإمارات انخفضت من 25 في المئة إلى 13 في المئة، وفي قطر تزايدت نسبة الوافدين من 78 في المئة إلى 86 في المئة خلال الفترة الزمنية نفسها.

في القسمين الأول والثاني من الدراسة، تمَّت الإشارة إلى عديد من الأدلة النظرية والحالات التاريخية والنتائج العلمية الحديثة الداعمة لأطروحات تربط بين ظاهريَّ الهجرة الدولية والتغير السكاني من جهة، وعدم الاستقرار وبزوغ التهديدات الأمنية عبر العالم وفي مناطق جغرافية لم تشهد مثل هذه الاتجاهات من قبل من جهة أخرى؛ بسبب حزمة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها النظام العالمي الجديد منذ بداية الألفية الجديدة، على النحو الذي جعلنا نجادل بالقول - كما ذكرنا من قبل - إن حالة الاستقرار التي تميزت بها الدول الخليجية ربما لا تدوم، في ظل وجود اختلالات ديموغرافية، وتغيرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، تبدو النخبة الثقافية والإعلامية داخل دول مجلس التعاون غير مكتثة لدراسة تداعيات هذه الاتجاهات على مستقبل دول مجلس التعاون (جماعة أو مفردة). وبخصوص هذا الأمر وجد الباحث عددًا من المؤشرات

الشعبية والحروب بين الدول ودخلها⁽⁷³⁾. فدول عربية مثل مصر والجزائر واليمن قد شهدت، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، عديد الثورات والحروب والانتفاضات الأهلية؛ نتيجة لتزايد نسبة أعمار من هم في سن الشباب (إلى جانب عديد من المسببات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية). وفي دولة لصيقة بدول الخليج العربية، فإن الشبان والشابات الذين لم تزُد أعمارهم على الثلاثين عامًا كانوا وقودًا للثورات التي غيرت الخرائط السياسية والإستراتيجية للخليج العربي تغييرًا جذريًا.

أما بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، وطبقًا للإحصائيات المتوافرة عن تركيبها السكانية، فإنَّ نسبة الشباب في هذه الدول (ما بين 15 و55 عامًا) تبلغ نحو 82 في المئة في قطر، و74 في المئة في الإمارات، و72 في المئة في البحرين، و67 في المئة في الكويت، و64 في المئة في السعودية، و62 في المئة في سلطنة عُمان (الجدول 7). وهو الأمر الذي يجعل من جميع دول مجلس التعاون دولًا "شابة" بالمعنى الحرفي للكلمة.

إنَّ الناظر إلى عدد من هم في عمر الشباب في دول الخليج العربية، وفي ظل التزايد المضاد في عدد من هم في سن الشباب من مختلف الجاليات الوافدة، يدرك حقيقة مثل هذه المخاوف وحجمها، خاصة مع الاعتراف بأن حكومات دول مجلس التعاون، مجتمعة أو منفردة، لم تتخذ من السياسات ما يؤهلها لتعظيم الاستفادة من النافذة السكانية التي وفرها لها ارتفاع نسبة الشريحة العمرية في سن العمل (15-64 سنة) لتبلغ أكثر من 50 في المئة من إجمالي عدد السكان المحليين. وهي النسبة التي قد تخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب تديني نسبة الإعالة بالنسبة إلى صغار السن وكبار السن، وكذلك بسبب زيادة الادخار والاستثمار في المستقبل⁽⁷⁴⁾.

ثالثًا: استنتاجات

هناك مفارقة مثيرة للاهتمام داخل "كل" دول مجلس التعاون، عندما يتعلق الأمر بقضية الهجرة الخارجية والخلل السكاني، وعلاقتها بالأمن والاستقرار الوطني؛ فمن ناحية فإن الاهتمام الرسمي الواسع من جانب صنَّاع القرار، فيما يتعلق بهذه القضية ودراسة تداعياتها

73 Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval," in: Ghassan Salame (ed.), *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 158-180; Philippe Fargues, Bryce Giddens & Joe Stork, "From Demographic Explosion to Social Rupture," *Middle East Report*, no. 190 (1994), pp. 8-9.

العامة والدعاية التلفزيونية أو الإعلامية عن الإنجازات الوطنية، أو الدعوة إلى المشاركة في الحياة العامة وبناء الوطن، إلا أن هذه المحاولات والمسااعي تظل محدودة التأثير والنفوذ ما دام المواطن الخليجي غائبًا عن الشارع، وما دام وجوده في المجال العام وفي الحراك الثقافي والإعلامي والفكري نادرًا وهامشيًا مقارنةً بالأجانب أو الوافدين.

• غياب المنظور السياسي وسيطرة المفهوم الأمني لدى أغلب الخبراء والمثقفين الخليجين في التطرق إلى الأبعاد الأمنية والإستراتيجية (ومن ثم معرفة تأثيرها وتحديد التحديات التي تواجهها) التي تمثلها قضايا الهجرة والخلل السكاني تجاه أمن دول الخليج العربية واستقرارها ومستقبلها⁽⁷⁸⁾؛ بحيث تمت "أمننة" Securitization ظاهرة الخلل الديموغرافي، وتم حصرها في المخاطر الأمنية التي يمكن أن تنبثق منها.

تؤكد هذه الملاحظات الادعاء القائل إن الاهتمام الشعبي والنخبوي هو اهتمام شكلي ووقتي، كما تؤكد القصور الذي تعانيه الإستراتيجية الرسمية الداعية إلى غرس "الهوية الوطنية" وترسيخها بين صفوف المواطنين. وهنا مكمن العطب؛ فالمواطن غائب، أو مُغَيَّب في أسوأ التأويلات، أو في "حالة من السبات".

المراجع

العربية

بدوي، فوزية محمد سعيد. "التحولات الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة". ورقة مقدمة في ندوة الثقافة والعلوم. دبي، 1996.

الحسن، يوسف. التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة. الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2008.

حسين، جاسم. "العمالة الوافدة في الخليج: واقعها ومستقبلها". تقارير. مركز الجزيرة للدراسات. 2015/9/6. في: <http://bit.ly/2t5dMag>

سلطان، مريم. "الأبعاد الداخلية لأمن الخليج مع التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1987.

78 فارس، ص 66-67؛ نعيم بن جزاء الطويرشي، "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة"، رسالة ماجستير، إشراف نايف البنوي، جامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010. شوهد في 2018/2/18، في: <http://bit.ly/2pjIpXp>

والأدلة (الصحيح منها وغير الصحيح) التي تدعم هذه الفرضية، من بينها على سبيل المثال، ما يلي:

• التناقض الفادح بين ما تعلنه السلطات والهيئات الوطنية الرسمية وتحث عليه، وما يُطبَّق فعليًا داخل أروقة هذه المؤسسات والمنظمات الحكومية فيما يتعلق بتمكين المواطن والعمل على خفض نسبة العمالة الوافدة، وتقليل معدلات الهجرة؛ بما يساهم في حفظ الأمن والاستقرار والهوية الوطنية⁽⁷⁵⁾.

• تلكؤ السياسات التعليمية الرسمية وتأخرها في إدراج مادة "التربية الوطنية" ضمن سياق دراسي إجباري في مختلف المراحل التعليمية قبل الجامعي⁽⁷⁶⁾. وهو الأمر الذي له تداعيات سلبية على مستقبل الولاء والشعور بالانتماء الوطني داخل صفوف المواطنين في دول الخليج العربية؛ نظرًا إلى غياب مدخلات التعريف بالهوية الوطنية والمعرفة بالتاريخ والتراث والقيم الوطنية منذ الصغر عند المواطنين.

• غلبة وجهة النظر الثقافية والفكرية الأجنبية/ الوافدة (بكل جذورها وأطيافها) على النموذج الوطني داخل حدود الدولة، ذلك أنّ عناصر غير وطنية (وافدة) تسود المشهد الثقافي والإعلامي الخليجي وتهيمن عليه؛ ما يساعد على زيادة تهميش الثقافة الوطنية وسيادة الأماط الثقافية والفكرية الوافدة (اللبنانية، والهندية، والغربية خاصة). وهو ما قد يساهم في زيادة الشعور بين صفوف المواطنين الخليجين بالاستقطاب والاعتزاز وعدم وضوح الهوية (أزمة الهوية)⁽⁷⁷⁾.

• قلة الاهتمام الشعبي بقضية "الهوية الوطنية"؛ إذ لاحظ الباحث قلة التفاعل الشعبي والاهتمام الإعلامي والثقافي بهذه القضية (إن لم يكن ندرته). فالمواطنون (والمؤسسات الوطنية عامة) لا يشاركون في التعبير عن هويتهم والرموز التاريخية والثقافية إلا قبيل أعياد الاستقلال الوطني في دول مثل الإمارات والكويت وقطر. وحتى عندما يتم التعبير عن هذه المشاعر فإنه يتم بطريقة احتفالية وكرنفالية؛ وذلك عبر خروج المواطنين للشوارع بسياراتهم المغطاة بالأعلام والرموز الوطنية، تعبيرًا عن هويتهم الوطنية (من خلال العلم والزي)، أو عبر حملات العلاقات

75 فارس، ص 60-63. تغيرت هذه السياسات خلال السنوات العشر الأخيرة التي لحقت صدور هذه الدراسة (2018) كما هو الشأن في السعودية وغيرها.

76 يوسف الحسن، التنمية الثقافية والسياسية وتحديات المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2008)، ص 41-52؛ عبد الخالق عبد الله، الواقع الثقافي في الإمارات ومستقبله (دبي: ندوة الثقافة والعلوم، 1990).

77 فارس، ص 46-47.

Azar, Edward & Chung-in Moon, *National Security in the Third World: The Management of External Threats*. Aldershot: Edward Elger Publications, 1988.

Azar, Edward & John Burton. *International Conflict Resolution: Theory and Practice*. Brighton and Boulder, CO: Wheatsheaf Books/ Lynne Rienner Publishers, 1986.

Brennan, Ellen. "Population, Urbanization, Environment, and Security: A Summary of the Issues." *Comparative Urban Studies Occasional Paper Series* No. 22. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 1999.

Choucri, Nazli & Robert North. *Nations in Conflict*. San Francisco: W.H. Freeman, 1975.

Choucri, Nazli. *Population and Conflict: New Dimensions of Population Dynamics*. New York: United Nations Fund for Population Activities, 1983.

Choucri, Nazli (ed.). *Multidisciplinary Perspectives on Population and Conflict*. New York: Syracuse University Press, 1984.

Deudney, Daniel. "The Case against Linking Environmental Degradation and National Security." *Millennium*. vol. 19. no. 3 (1990).

Esty, Daniel. et al., *State Failure Task Force Report: Phase II Findings*. McLean: Science Applications International Corporation, 1998.

Fargues, Philippe, Bryce Giddens & Joe Stork. "From Demographic Explosion to Social Rupture." *Middle East Report*. no. 190 (1994).

David A. Lake & Donald Rothchild (eds.). *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Evans, Peter, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985.

سليمان، أسماء. "الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة شؤون خليجية. مج 7. العدد 45 (2005).

الطويرشي، نعيم بن جزاء. "العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة". رسالة ماجستير. جامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010. في: <http://bit.ly/2pjIpXp>

عبد الله، عبد الخالق. *المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

_____ . *الواقع الثقافي في الإمارات ومستقبله*. دبي: ندوة الثقافة والعلوم، 1990.

علي، عبد الرحمن. *العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في منطقة الخليج العربي*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

عمارة، صبري. "الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دول الخليج العربية". مجلة شؤون خليجية. مج 7. العدد 45 (2005).

فارس، عبد الرزاق. *ندوة الهوية الوطنية*. الشارقة: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للطباعة والنشر، 2008.

مجموعة مؤلفين. *الثابت والمتحول 2017: الخليج والإصلاح الاقتصادي في زمن الأزمة النفطية*. تحرير عمر الشهابي وأحمد العوفي وخليل بوهزاع. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2017.

مصطفى، وليد محمد. *التطور الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية المتحدة 1971-1991*. الشارقة: مركز الخليج للدراسات/ دار الخليج للطباعة والنشر، 2008.

هيكل، فتوح أبو دهب. "العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: واقع المشكلة والعوامل المسببة لها". مجلة شؤون خليجية. مج 7. العدد 45 (2005).

الأجنبية

Alexseev, Mikhail. *Immigration Phobia and the Security Dilemma: Russia, Europe, and the United States*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Azar, Edward. *The Management of Protracted Social Conflict: Theory and Cases*. United Kingdom: Dartmouth Publishing, 1990.

- _____. "The Hispanic Challenge." *Foreign Policy*. no. 141 (2004).
- Lake, David & Donald Rothchild. "Containing Fear: The Origins and Management of Ethnic Conflict." *International Security*. vol. 21. no. 2 (1996).
- Mastanduno, Michael, David Lake & G. John Ikenberry. "Toward A Realist Theory of State Action." *International Studies Quarterly*. no. 33 (1989).
- Jackson, Richard, Eamon Murphy & Scott Poynting (eds.). *Contemporary State Terrorism: Theory and Practice*. Abingdon: Routledge, 2010.
- Mesquida, Christian & Neil Weiner. "Male Age Composition and Severity of Conflicts." *Politics and the Life Sciences*. vol. 18. no. 3 (1999).
- Morgenthau, Hans. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 5th ed., New York: Alfred A. Knopf, 1978 [1948].
- Nye, Joseph. *Soft Power: Source of Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2004.
- _____. *Bound To Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.
- Organski, Abramo Fimo Kenneth. *World Politics*. New York: Knopf, 1968.
- Poku, Nana & David Graham (eds.). *Redefining Security: Population Movements and National Security*. Westport, CT: Praeger, 1998.
- Posen, Barry. "The Security Dilemma and Ethnic Conflict." *Survival*. vol. 35. no. 1 (1993).
- Rothschild, Emma. "What is Security?" *Dædalus*. vol. 124. no. 3 (1995).
- Salame, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*. London: I.B. Tauris, 1994.
- Freedman, Lawrence & John Saunders. (eds.). *Population Change and European Security*. London: Brassey's, 1991.
- Goldschieder, Calvin (ed.). *Population, Ethnicity, Nation-Building*. Boulder, CO: Westview, 1995.
- Goldstone, Jack. "Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict." *Journal of International Affairs*. vol. 56. no. 1 (2002).
- _____(ed.), *The Encyclopedia of Political Revolutions*. Washington, DC: Congressional Quarterly, 1998.
- Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.
- _____. "Peoples against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World- System." *International Studies Quarterly*. vol. 38. no. 3 (1994).
- Haass, Richard. "Regime Change and Its Limits." *Foreign Affairs*. vol. 84. no. 4 (2004).
- Hauser, Philip M. (ed.). *Population and World Politics*. Glencoe, IL: Free Press, 1958.
- Henderson, Conway. "Population Pressures and Political Repression." *Social Science Quarterly*. vol. 14. no. 2 (1003).
- Herbert, Moller. "Youth as a Force in the Modern World." *Comparative Studies in Society and History*. vol. 10. no. 2 (1968).
- Hersh, Seymour. "The Coming Wars: What the Pentagon Can Now Do in Secret." *The New Yorker*. vol. 81. no. 1 (2005).
- Homer-Dixon, Thomas. "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict." *International Security*. vol. 16. no. 2 (1991).
- _____. "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases." *International Security*. vol. 19. no. 1 (1994).
- Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.

Weiner, Myron. "International Migration and International Relations." *Population and Development Review*. vol. 11. no. 3 (1985).

_____. "Security, Stability, and International Migration." *International Security*. vol. 17. no. 3 (1992).

_____. "Rejected Peoples and Unwanted Migrants in South Asia." *Economic and Political Weekly*. vol. 46 (1993).

Weiner, Myron (ed.). *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1971.

Weiner, Myron & Sharon Stanton Russell (eds.). *Demography and National Security*. New York: Berghahn Books, 2000.

Wright, Quincy. *The Study of International Relations*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1955.

Swain, Ashok. "Environmental Migration and Conflict Dynamics: Focus on Developing Regions," *Third World Quarterly*. vol. 17. no. 5 (1996).

Teitelbaum, Michael & Jay Winter. *A Question of Numbers: High Migration, Low Fertility, and the Politics of National Identity*. New York: Hill and Wang, 1998.

Urdal, Henrik. "Population Pressure and Domestic Conflict: Assessing the Role of 'Youth Bulges' in Conflict Outbreak 1950-2000-." Paper presented at the Fourth Pan-European International Relations Conference, University of Kent. Canterbury, U.K, 2001.

Weaver, Ole et al. (eds.). *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*. New York: St. Martins Press, 1993.